

# الفوارس العجيبَة في إعراب الكلمات الغريبة

لابن عابد بن المتوفى سنة ١٢٥٢ هـ.

تحقيق  
الدكتور هاشم صالح الضامن



دار الرائد العربي  
ببيروت - لبنان







مكتبة  
جمعية المآجد  
الحية

ج. ب. ج.  
١٥/٥/٤٦

الفوارِدُ العجيبَة  
في  
أعْرَابِ الكَلِمَاتِ الغَرِيبَةِ



الفَوَائِدُ الْعَجِيبَةُ  
فِي  
إِعْرَابِ الْكَلِمَاتِ الْغَرِيبَةِ  
لِلْإِمَامِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٢٥٢ هـ.

تحقيق  
الدكتور مَهْمَمُ صَالِحُ الضَّائِنِ



دار الرائد العربي  
بيروت - لبنان

١٣٩١٨٦

مركز جمعية الماسحة الميكانيكية والتراث
قسم التوثيق
الرقم العام ١٣٩١٨٦
المصدر المكتبة
التاريخ ٢٨/٣/٦٣

٤١٥١  
عاب ف

جميع الحقوق محفوظة

دار الرائد العربي

الطبعة الأولى

١٩٩٠-١٤١٠

دار «الرائد العربي» - بيروت - لبنان  
ص.ب.: ٦٥٨٥ - تلکس: ٤٣٤٩٩ LE رائد



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### المقدمة

قبل عشر سنوات نشرت رسالة ( المسائل السفرية ) لابن هشام الأنصاري المتوفى سنة ٧٦١ هـ، وقد عرض فيها لعبارات مشهورة في عرف الناس، لكنّها مشكلة كثر الخلاف فيها، وهي اعراب ( فضلاً ) و( لغةً ) و( خلافاً ) و( أيضاً ) و( هلم جرّاً ) وتوجيه النصب فيها.

ولهذه الرسالة أثر كبير في رسالة ابن عابدين التي ننشرها محققة تحقيقاً علمياً إذ ضمّ ابن عابدين هذه الرسالة الى ( الفوائد العجيبة في اعراب الكلمات الغريبة ).

ورغبة في اطلاع العلماء والحريصين على سلامة اللغة العربية على هذه العبارات والتراكيب المشكلة فقد رأينا نشرها ووضعها نصب أعينهم.

والحمد لله الذي هدانا لهذا، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلت وإليه أنيب.



## المؤلف

محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز المشهور بابن عابدين الدمشقي الحنفي.

ولد سنة ١١٩٨ هـ بدمشق، ونشأ بها وقرأ القرآن الكريم فأتّم حفظه على الشيخ سعيد الحموي شيخ القراء بها، وقرأ عليه أيضاً الشاطبية وطرفاً من النحو والصرف وفقه الإمام الشافعي إذ كان شافعي المذهب وقتئذٍ. ثمّ لزم الشيخ شاکر العقاد فقرأ عليه الفرائض والأصول والحساب والحديث والتفسير والتصوف وعلم المعقول والفقه، وتحوّل على يديه إلى مذهب الإمام أبي حنيفة.

وقضى ابن عابدين حياته في التأليف والتعليم، وتوفي في الحادي والعشرين من ربيع الثاني سنة اثنتين وخمسين ومئتين وألف عن أربع وخمسين سنة \*.

---

(٥) — ينظر عن حياته وآثاره:

— ايضاح المكنون: للبغدادي ٧/١، ١٨، ٢٥، ٢٨، ١٠٠، ١١٤، ٢٢٩....

— ١٢/٢، ٥١، ١١٣، ١١٥، ١١٨، ١٣٨، ١٤١....

— هدية العارفين: للبغدادي ٣٦٧/٢.

— معجم المطبوعات: لسركيس ١٥٠—١٥٤.

— روض البشر: لجميل الشطي ٢٢٠—٢٢٣.

— أعيان القرن الثالث عشر: لخليل مردم ٣٦—٣٩.

— الأعلام: للزركلي ٢٦٧/٦.

— معجم المؤلفين: لكحالة ٧٧/٩.

ولابن عابدين مؤلفات كثيرة، منها:

— حاشية ابن عابدين (ردّ المختار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار)، وقد أكمل هذه الحاشية ابنه علاء الدين في: (قرة عيون الأخبار لتكملة ردّ المختار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار).

— حاشية على تفسير البيضاوي.

— حاشية على المطول.

— حاشية نسمات الأسحار على شرح إفاضة الأنوار على متن أصول المنار.

— ذيل تاريخ المرادي المسمى (سلك الدرر).

— العقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية.

— عقود اللآلي في الأسانيد العوالي.

— مجموعة رسائل ابن عابدين وهي اثنتان وثلاثون رسالة.

\* \* \*

## الرسالة

### موضوعها:

ذكر ابن عابدين في هذه الرسالة عبارات وتراكيب مشهورة في عرف الناس، ولكنها مشكلة كثر الخلاف فيها.

وكان ابن هشام الأنصاري قد سبق ابن عابدين في كتابه الموسوم بـ (المسائل السفرية) ففصل القول في خمسة من هذه التراكيب المشكلة وأضاف إليها تراكيب أخرى في كتابه (مغني اللبيب).

وقد حذا ابن عابدين حذو ابن هشام فضم ما جاء في (المسائل السفرية) و(مغني اللبيب) الى رسالته مشيراً اليهما وأضاف تراكيب أخرى وقف عليها في المصادر التي اعتمد عليها في هذه الرسالة فبلغت هذه التراكيب عنده خمسة وعشرين تركيباً متداولة الى يومنا هذا بين العلماء.

\* \* \*

### التراكيب التي ذكرها ابن عابدين:

(١) هَلُمَّ جَرًّا.

(٢) وَمِنْ ثَمَّ.

(٣) أَيْضًا.

- (٤) اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ كَذَا.
- (٥) لَا بُدَّ مِنْ كَذَا.
- (٦) كَذَا لُغَةً وَاصْطِلَاحًا.
- (٧) هُوَ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ يُحْصَى، زَيْدٌ أَعْقَلَ مِنْ أَنْ يَكْذِبَ.
- (٨) سَوَاءٌ كَانَ كَذَا أَمْ كَذَا.
- (٩) عَلَى أَنَا نَقُولُ.
- (١٠) كُلٌّ فَرْدٍ فَرْدٍ.
- (١١) وَلَا سِيَمَا كَذَا.
- (١٢) فَقَطَّ.
- (١٣) كَائِنًا مَا كَانَ.
- (١٤) بَعْدَ اللَّتَا وَالَّتِي.
- (١٥) أَوَّلًا وَبِالذَّاتِ.
- (١٦) وَهَذَا الشَّيْءُ لَا مُحَالَةَ كَذَا.
- (١٧) لَا أَفْعُلُهُ الْبَتَّةَ.
- (١٨) فَضْلًا.
- (١٩) وَهَذَا بِخِلَافِ كَذَا، بِخِلَافِ مَا لَوْ كَانَ كَذَا.
- (٢٠) هُوَ كَ (لَا شَيْءَ)، وَوُجُودُهُ كَ (لَا وُجُودَ).
- (٢١) وَلَيْسَ هَذَا كَمَا زَعَمَهُ فُلَانٌ صَوَابًا.
- (٢٢) قَالُوا عَنْ آخِرِهِمْ.
- (٢٣) وَنَاهِيكَ بِكَذَا.
- (٢٤) يَجُوزُ كَذَا خِلَافًا لِفُلَانٍ.
- (٢٥) كَانَ كَذَا عَامَ كَذَا.

\* \* \*

### المصادر التي اعتمد عليها:

رجع ابن عابدين في رسالته هذه الى كثير من المصنفات! بله المصنفات التي اعتمد عليها ابن هشام الانصاري في (المسائل السفرية) ولم نشر إليها هنا.

ونذكر هنا ثبثاً بهذه المصادر مرتبة ترتيباً زمنياً:

- النهاية في غريب الحديث والأثر: لابن الأثير (ت ٦٠٦ هـ).
- شرح مقامات الحريري: للمطرزي (ت ٦١٠ هـ).
- الأمالي النحوية: لابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ).
- كتاب ابن الحاجب الفقهي (منتهى السؤل والأمل): لابن الحاجب أيضاً.

- الألفية في النحو: لابن مالك الطائي (ت ٦٧٢ هـ).
- لباب الإعراب: للاسفرايني (ت ٦٨٤ هـ).
- شرح الكافية: للرضي الاستراباذي (ت ٦٨٨ هـ).
- التلخيص في علوم البلاغة: للقزويني (ت ٧٣٩ هـ).
- فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب: للطبيي (ت ٧٤٣ هـ).
- التوضيح في حل غوامض التنقيح: لصدر الشريعة (ت ٧٤٧ هـ).
- المسائل السفرية: لابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ).
- شرح الكرمانى على صحيح البخاري: للكرمانى (ت ٧٨٦ هـ).
- المطول: للتفتازاني (ت ٧٩١ هـ).
- شرح تلخيص الجامع الكبير: للبلياري (ت ٨١٠ هـ).
- القاموس المحيط: للفيروز آبادي (ت ٨١٧ هـ).
- شرح التسهيل (تعليق الفرائد): للدمايني (ت ٨٢٧ هـ).
- شرح الدمايني على المغني (تحفة الغريب): للدمايني أيضاً.
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري: لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ).

— عمدة القاري في شرح صحيح البخاري: لبدر الدين العيني ( ت ٨٥٥ هـ ).

— بيان المفتاح: للسيد الشريف الجرجاني ( ت ٨٦١ هـ ).

— حاشية السيد الشريف على الكشف: له أيضاً.

— شرح جمع الجوامع: لجلال الدين المحلي ( ت ٨٦٤ هـ ).

— حاشية الفناري على المطول: لحسن جلبي الفناري أو الفنري ( ت ٨٨٦ هـ ).

— التصريح بمضمون التوضيح: لخالد الأزهري ( ت ٩٠٥ هـ ).

— شرح قطر الندى ( مجيب النداء ): للفاكهي ( ت ٩٧٢ هـ ).

— حواشي الأزهرية: للشنواني ( ت ١٠١٩ هـ ).

— حاشية السيلالكوتي على المطول: للسيلالكوتي الهندي ( ت ١٠٦٧ هـ ).

\* \* \*

### مخطوطات الرسالة:

اعتمدت في تحقيق هذه الرسالة على النسخ الآتية:

أولاً — نسخة مكتبة الأوقاف العامة ( ٥٣٤٥/٢ محاميع ): <sup>١٢</sup>

وهي نسخة جيدة كتبت سنة ست وسبعين ومئتين بعد الألف، وتقع في أربع وعشرين صفحة، في كل صفحة ثلاثة وعشرون سطراً. وقد جعلتها أصلاً لأنها أقرب النسخ إلى سنة وفاة المؤلف إذ كتبت بعد أربع وعشرين سنة من وفاته. ولا بد من الإشارة إلى أن في الرسالة رموزاً هي : س = سيبويه، ح = حينئذ، ظ = ظاهر، هـ = انتهى.

ثانياً — نسخة مكتبة الأوقاف العامة ( ٣٤٨٩٦ ):

وهي نسخة جيدة تقع في عشر أوراق، في كل صفحة خمسة وعشرون



سطراً، سقطت منها الورقة قبل الأخيرة، وهي غير مؤرخة، عليها اسم السيد نعمان ثابت الآلوسي وختم المكتبة النعمانية بالمدرسة المرجانية، وقد رمزنا لها بالحرف ( ن ).

ثالثاً — نسخة مكتبة الأوقاف العامة ( ٦/٢٩ ) :

وهي نسخة تامة جيدة غير مؤرخة، تقع في ثماني ورقات، في كل صفحة واحد وثلاثون سطراً، وقد رمزنا لها بالحرف ( ب ).

رابعاً — نسخة مطبوعة في ( مجموعة رسائل ابن عابدين ) :

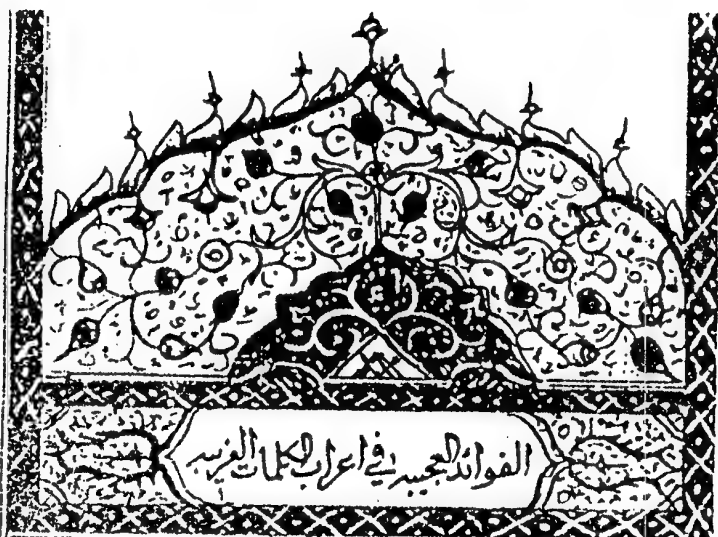
وهي الرسالة الحادية والثلاثون، وتقع في الصفحات ٣٣٠—٣٤٦ من الجزء الثاني.

وفي النسخة أخطاء طباعية كثيرة ومسائل ساقطة برمتها، فضلاً عن سقوط كثير من الاسطر والعبارات، وقد أشرت الى ذلك كله في حواشي التحقيق. ورمزنا لها بالحرف ( م ).

وقد أرفقت بنشرتي هذه صوراً للصفحة الأولى وللصفحة الأخيرة من النسخ الأربعة.

والحمد لله أولاً وآخراً، إنه نعم المولى ونعم النصير.





بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده . وصلى الله على من لا نبي بعده . وآله الطاهرين ، وصحابة  
 اجمعين . وبعد . فيقول فقير رحمة ربه . واسير وصحة ذنبه . محمد أمين  
 ابن عابد . قد عنى الكلام على نبض الفاظ شاع استعمالها بين العلماء .  
 وهي ما فيها اعرابه او معناه اشكال او خفاء . بعبارات تحمل العقول . وتوضح  
 المقال . وسميتها الفوائد العجيبة في اعراب الكلمات الغريبة . واسه  
 نقال المستعان . وعليه التكلان . منها  
 قولهم هلم جرا فلم ينفى قال وهو مركب من هاء التثنية ومن لم اى ضم  
 نفسك اليها واستعمل استعمال البسيط يستوى فيه الواحد والجمع والتذكير  
 والتانيث عند الجازيين كذا في القاموس . وسبقه الى ذكره صاحب الصحاح  
 وشيخه الصغاني . فقال لا نقول كان ذلك عام كذا وهلم جرا اى الى اليوم انتهى  
 ولا يخفى عدم جريان ما قاله في القاموس في مثل هذا وتوقف الجاهل بن هشام في  
 كون هذا التركيب عربيا محضا وساق وجوه توقفه في رسالته له واحادس من

ذكره في الصحاح ونحوه . ذكرها للعلماء في اعرابه ومعناه وسابره عليه ثم قال  
 فلنذكر ما ظهر لنا في نوجيه هذا الكلام بنقد ركونه عربيا فنقول هلم هذه هي  
 القامرة التي بمعنى امت . ونقال الا ان فيها تجوزين احدهما انه ليس المراد

اللفظ من كون العام الموضح واحداً من اربعين بحيث يصدق على اى عام  
فرض لم يكن لتخصيص الاربعين مثلاً معنى يحصل به كال التميز للمفسر  
ولكن قرينة ارادة الضبط بتعيين الوقت تقتضى ان يكون هذا العام شراً  
مكلاً عدة الاربعين او يقال حذف مضاف لهذه القرينة والتقدير فى عام اخر  
اربعين والاضافة بيانية اى فى عام هو آخر اربعين فتأمل انتهى القول  
يظهر لى انه لا حاجة الى تقدير المضاف بعد جعل الاضافة بيانية فان التام  
كانت على مجموعها تطلق على الاخر منها وهكذا غيرها من الاعداد بعد

انك تقول هذا واحد هذا اثنان آه فنتلق الاثنان

على الثانى والثلاثة على الثالث وعلى مجموع

الاثنين ومجموع الثلاثة فتأمل والله اعلم

تمت بالخير على يد افقر العباد الى

الله الكريم محمد بن عيسى البرلم

المدنى وذلك فى اليوم

الثانى من شهر ربيع

الاول سنة ١٢٤٥

الصفحة الأخيرة من الأصل



### بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده وصلى الله على من لا نبي بعده وآله الطاهرين وصحبتنا جميعين  
فيقول فقير وجهه ربه واسير وصحة ذنبه محمد أمين بن عابد بن قدس في الكلام على  
بعض الفاظ شاع استعمالها بين العلماء وهي ما في اعرابه ومعناه اشكال وخفاء بها  
تحل العقال وتوضح المقال وحقها الفوائد العجيبة اعرب الكلمات الغريبة والله تعالى  
المستعان وعليه التكلان **فصل في علم جرحه** فلم يعجب تعالى  
وهو مركب من هاء النبي ومن لم اضم نفسك اليها واستعمل استعمال البسيط يستوى فيه  
الواحد والجمع والتذكير والتانيث عند مجازيين كذا في القاموس وسبق بذلك مما الصحاح  
وبتبعه الفحاشي فقالوا تقول كان ذلك عام لذا وهلم جرا الى اليوم انتهى ولا يخفى عدم  
جريان ما قاله في القاموس في مثل هذه او توقف الجلال بن هشام في كون هذه التبريد  
عربيا محضا وساق وجوده توقفا في رسالة له واجاب عن ذكره في الصواعق  
وذكر ما للعلامة في اعرابه ومعناه وما يروى عليه ثم قال فكنز كراما طهرنا في توجيه  
الكلام بتقدير كونه عربيا فتقول لم علم هذه هي القامرة التي بمعنى ابيته وتقال  
الا ان فيها مجوزين أحدهما انه ليس الراد بالياتان هنا الجني المحب بل  
الاستمرار على الشيء والمداومة عليه كما تقول امش على هذا المتوال ومنه قوله  
تقا وانطلق للادب منهم انا مشوا واصبروا على الهنك الراد بالانطلاق ليس الراد  
المحب بل الانطلاق الالفة بالكلام ولهذا اعرابوا ان تفسيره وهو ثنائى  
بعد جملة وفيها معنى القول كقوله ثقا فاحينا اليه ان اصنع الظنك والراد بالمشي  
ليس المشي على الاقدام بل الاستمرار والدوام اي ومو على عبادة اصنامكم واحبوا  
بأنفسكم على ذلك الشاف انه ليس المراد الطلب حقيقة وانما المراد الخبر وعبر عنه  
بصفة الطلب كما في قوله ثقا ونحو خطاياكم فليدركه الرحمن مداو جرحي مصدا  
جرحه بمره واسمعه ولكن ليس المراد اي المحب بل المراد النعم كما استعمل السخني هذا  
المعنى لا ترى انه يقال هذا الحكم ينسب على كذا اي شامل له فاذا قيل كان ذلك

قال العلامة الدماميني في اول شرحه الكبير على المعنى عند قوله وفقد كنت في عام تسعة  
واربعين وسبع مائة ما نصته كذا ما يقع هذا التركيب وهو مشكل وذلك ان  
المراد من قولك وقع كذا في عام اربعين هو الواقع بعد تسعة وثلاثين وتقدير  
الاضافة فيه باعتبار هذا المعنى غريبة اذ ليس فيه الا بعين اللام ضرورية وان المضاف  
اليه ليس خبا للمضاف ولا ظرفا له فيكون معنى نسبة العام الى الاربعين كونه خبرا  
منها كافي بزيادة وهذا لا يورث المعنى المقصود اذ يصح في عام ما منها سواء  
كان الاخر او غيره وهو خلاف الغرض ويمكن ان يقال في نسبة الحال معنية لان  
المراد الاخر وذلك لان فائدة التارخ ضبط الحادثة المورخ بتعيين زمانها  
ولو كان المراد ما يعطيه ظاهر اللفظ من كون العام المورخ واحدا من اربعين  
بحيث يصح على ان عام في ضم لم يكن لتخصيص الاربعين مثلا معن محطوب  
كالتمييز للمقصود ومطابقا ولكن قرينة ارادة الضبط بتعيين الوقت  
تقتضي ان يكون هذا العام هو مئة اربعة الاربعين او بقا حذو مضاه  
لهذه القرينة والتقدير في ~~عام~~ عام آخر اربعين والاضافة  
بما بينته اي في عام هو آخر اربعين فتأمل ما انتهت واقول  
يظهر لي انه لاحاجة الى تقدير المضاف بعد جعل الاضافة بيانية  
فان الاربعين كما نطلق على مجموعها يطلق على الاضمرها وهكذا غيرها  
من الاعداد بل انك تقول هذا او اوصه هذا اثنتان اه  
فتطلق الاثنان على الثان والثالث على الثالث

وعلى مجموع الاثنين ومجموع الثلاثة فتأمل  
ولا تترك اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب



والله اعلم بالصواب  
والله وصيحه  
امير المؤمنين  
محمد

مكتبة الاوقاف العامة ببغداد

## بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده . وحصل لله على من لا ينحى عنه والله الظاهر بين صحابته اجمعين  
 وببدي يقول فبدر رحمة ربه . واسبر وصية ذبته محمد امين بن عابد بن  
 قد مر على الكلام على بعض الفاظ شاع استعمالها بين العلماء . وهي ما في اعرابه  
 او معناه اشكال او خفاء . بجوابات غلظ العقول . ونوضح المقال . وبينها  
 الفوائد الجيدة في اعراب الكلمات القريبة . والله تعالى المستعان وعليه التكلان  
 منها قولهم هم جمر آتاهم بمعنى فقال بموسى من ما النبي ومن اى ضم نفسك  
 البنا واستعمال السبب بسوى فيه الواحد والجمع والتذكير والتانيث  
 عند المحمدين كذا في القاموس وسبقنا الى ذكره صاحب الصحاح وشبهه الصنفان  
 نقالا نقول كان عام كذا وعلم جراً اى الى اليوم انتهى ولا يخفى عدم جريان ما قاله  
 في القاموس في مثل هذا وتوقف الجاهل ابن هشام في كون هذا التركيب محضاً  
 وساق وجوه توقفه في رسالته واجاب عن ذكره في الصحاح ونحوه وذكر  
 ما للعلماء في اعرابه ومعناه وما يرد عليه ثم قال فلقد ذكرها طرنا في توجيه هذا  
 الكلام بشذير يكون عربياً فنقول علم هذه هي القاصرة التي يمتثلون وقال  
 الا ان بها تجوز بين احد ما ان يبرأ بالانسان هنا الجرح المحسوس بل الاستمرار على  
 الشئ والداومة عليه كاشقول استمرار هذا السؤال ومنه قوله تعالى وانطلق الملائكة  
 منهم ان اسئوا واصبروا على آلتكم فان المراد بالانطلاق ليس الذهاب الى المحسوس  
 بل انطلاق الاستئناس بالكلام ولهذا امره بان تغشبه وهو ما نأى في جملته منها  
 بقولك نقول نقلاً ما وجبنا اليه ان اصنع الضلك والمراد بالمشتر ليس المتعلق بالانعام  
 بل الاستمرار والدوام اى دوام عبادته احسانكم واجسو انفسكم على ذلك  
 الثاني انه ليس المراد الطلب حقيقة وانما المراد وغيره بعبارة الطلب لان قوله تعالى  
 والمعلم من خطاياكم فليدركه الرحمن ماذا وجراً مصدر جرحه بجره اذا سجدته ولكن  
 ليس المراد الجرح المحسوس بل المراد التعميم كاستعمال السجبة بهذا المعنى الا ترى ان يقال  
 هذا الحكم منسحب على كذا اى شاملاً فاذ قيل كان ذلك عام كذا وعلم جراً فكانت  
 قيل واستمر ذلك في عبادة الاحياء استمرارا واستمر استمرار على الحال الموكدة وذلك  
 ما شئ في جميع الصور وهذا هو الذي يفهمه الناس من هذا الكلام وهذا التاويل  
 ارتفع اشكال المطف فان علمت خبر واشكال التزام افراد الضمير اذ قال جل علم  
 هذه معناه ابدأ كما نقول واستمر ذلك او استمراراً ذكرته ومنها قولهم ومن لم  
 وهو في الاصل موصوغة للكان البعيد واذا وقعت في كلامهم يقولون اى ومن هنا  
 او من هنا اى ومن اجله لك كان كذا فاذا شردها هناك فينبغي تجوز من جهة واحدة  
 وهو استعمالها في المكان المجازى واذا شردها هنا فينبغي تجوز في الاول ما ذكر  
 الثاني كونها في الغريب ولكن الجمع بين تغشبهها هنا التي الغريب وبين قولهم اى

الصفحة الأولى من ب

ورد لعل هذا العام ان كل حكم ذكره المصنفون فهم قائلون به فكان القيل  
 مقتدر قبل كل مسئلة هذه العلة فربية من العلة التي ذكرها الاختصاص  
 الظروف بالتوسع فيها وذلك لانهم قالوا ان الظروف منزلة من الاشياء منزلة  
 انفسها لوقوعها فيها وانما لا تنفك عنها ومنها قولهم في التاريخ كان كذا عام كذا  
 قال المعلقة الدمايني في اول شرحه الكبير على المعنى عند قوله وقد كنت  
 في عام تسعة واربعين وسبعمائة ما نعت كثيرا ما يقع هذا التركيب وهو كذا  
 وذلك لان المراد من قولك وقع كذا في عام اربعين هو الواقع بعد تسعة و  
 ثلاثين وتعتبر الاضافة فيه باعتبار هذا المعنى غير ظاهر لا يستفاد الا من  
 اللام ضرورة ان المعنى في الية ليس جنسا للمضاف فلا ظن ان يكون معنى  
 نسبت العام الى الاربعة كونها خبر عنها كان يد زيد وهذا لا يؤيد المعنى المقصود  
 ان يصلح تمام ما فيها سواء كان الاخير او غيره وهو خلافا للضرورة يمكن  
 ان يقال فربية الحال معينة لان المراد الاخير وذلك لان فائدة التانيخ  
 منبسطه لحادثة المخرج بتعيين زمانها ولو كان المراد ما يعطيه ظاهر اللفظ  
 من كون العام المخرج واحدا من اربعين بحيث يصدر عمل في عام فخر لم يكن  
 لتخصيص الاربعة من الامة معنى يحصل به كمال التميز لنفسه ولكن فربية ارادة  
 القبط بتعيين الوقت فتعني ان يكون هذا العام هو مئة عدة الاربعة  
 او يقال حذف مصداق لهذه الفربية والتقدير في عام آخر اربعين والاضافة  
 ببيان في عام هو اربعين فاما ملانها قولنا يظهر لنا سلة حاجتنا الى  
 تقدير المضاف بعد هذا الاضافة ببيان فان الاربعة كما نطلق على  
 مجموعها نطلق على الاقسام وهكذا فغيرها من الاعداد بل كذلك نقول  
 هذا واحد هذا اثنان الخ فنتعلق الاثنان على الثاني والثلاثة على الثالث  
 وعلى مجموع الاثنين ومجموع الثلاثة فتأمل والله تعالى اعلم فتمت الحجة

الصفحة الأخيرة من ب



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وحده • وصلى الله على من لا نبي بعده • وآله الطاهرين وصحباؤه  
اجميين (وبعد) فيقول فقير رحمة ربه • واسير وصمة ذنبه محمد امين بن عمر  
عابدين قد عنى الكلام على بعض الفاظ شاع استعمالها بين العلماء • وهى بماق  
اعرابه او معناه اشكال او خفاء • بعبارات تحمل الدقالة • وتوضح النقال (وسميتها  
الفوائد العجيبة • فى اعراب الكلمات القريبة) فاقول (والله المستعان • وعليه  
التكلان) (منها) قولهم لم جرا فله معنى افعال وهو مركب من هاء التثنية ومن  
لم اى ضم نفسك البناء استعمل استعمال البسيط يترى فيه الواحد والجمع والتذكير  
والتأنيث عند المحجازيين كذا فى القاموس وسبقه الى ذكره صاحب الصحاح وتبعه  
السناني فقالا تقول كان ذلك عام كذا وهم جرا الى اليوم انتهى ولا يخفى عدم  
جريان ما قاله فى القاموس فى مثل هذا وتوقف الجمال ابن هشام فى كون هذا التركيب  
عربيا محضا وساق وجوه توقفه فى رسالة له واجاب عن ذكره فى الصحاح ونحوه  
وذكر ما للعلماء فى اعرابه ومعناه وما يرد عليه ثم قال فلنذكر ما ظهر لنا فى توجيه  
هذا اللفظ بتقدير كونه عربيا فنقول لم هذه هى القاصرة التى بمعنى أئت وتعال  
الا ان فيها تجوزين (احدهما) انه ليس المراد بالاثبات هنا المجئ الحسى بل الاستمرار  
على الشئ • والمداومة عليه كما تقول امش على هذا الامر وسر على هذا المنوال ومنه  
قوله تعالى (وانطلق الملا منهم ان امشوا واصبروا على آلهتكم) المراد بالانطلاق  
ليس الذهاب الحسى بل انطلاق الالسة بالكلام ولهذا اعربوا ان تفسيرية وهى  
انما تأتى بعد جلة فيها معنى القول كقولك تعالى (فاوحينا اليه ان اصنع الفلك)  
والمراد بالمشى ليس المشى على الاقدام بل الاستمرار والدوام اى دوام اى عبادة  
اصنامكم واجبوا انفسكم على ذلك (الثانى) انه ليس المراد الطلب حقيقة وانما  
المراد الخبر وعبر عنه بصيغة الطلب كفى قوله تعالى (ولنحصل خطاياكم فليمدله  
الرحمن مدا) وجرا مصدر جره بحره اذا سحبه ولكن ليس المراد الجرا الحسى  
بل المراد التعميم كما استعمل السحب بهذا المعنى الا ترى انه يقال هذا الحكم منهج  
على كذا اى شامل له فاذا قيل كان ذلك عام كذا وهم جرا فكانه قيل واستمر ذلك  
فى بقية الاعوام استمرارا واستمر مستمرا على الحال المؤكدة وذلك ما شى فى جميع  
الدور وهذا هو الذى يفهمه الناس من هذا الكلام وبهذا التأويل ارتفع اشكال  
المطلب فان لم ح خبر واشكال التزام افراد الضمير اذا فاعل لم هذه مفرد اذا

---

هذا ثلاثة الخ فتطلق الاثنين على الثاني والثلاثة على الثالث كأنطلق على مجموع  
الاثنين ومجموع الثلاثة فتأمل وهذا ما وجد بخط المرحوم سيدنا المؤلف من  
هذه الفوائد الحسان أسكنه الله فسيح الجنان وكان رحمه الله تعالى  
سودها ولم تصحها وابق كثيرا من البياض في الأوراق  
وبين الأسطر فنقلت ما وجدته والحمد لله  
وحده وصلى الله على من لاني  
بده وعلى آله الطاهرين  
ومحباته اجمعين

٢٢

م

الصفحة الأخيرة من م

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وحده، وصلى الله على من لا نبي بعده، وآله الطاهرين، وصحابته أجمعين.

وبعد فيقول فقيرُ رحمةِ ربِّه، وأسيرُ وَضْمَةِ ذَنْبِهِ، محمد أمين بن عابدين: قد عَنَّ لي الكلامُ على بعض ألفاظٍ شاع استعمالُها بين العلماء، وهي مما في<sup>(١)</sup> إعرابه أو معناه إشكالٌ، أو خفاءٌ، تحلُّ العقل وتوضح المقال، وسمَّيتها:

الفوائد العجيبة في اعراب الكلمات الغريبة والله تعالى المستعان وعليه استكلان.

### منها قولهم: هَلُمَّ جَرًّا

فَهَلُمَّ بمعنى تعالَ، وهو مركَّب من هاء التنبيه ومن (لُمَّ)، أي: ضُمَّ نَفْسَكَ إلينا، واستعمل استعمال البسيط، يستوي فيه الواحد والجمع، والتذكير والتأنيث عند الحجازيين، كذا في القاموس<sup>(٢)</sup>، وسبقه إلى ذكره<sup>(٣)</sup> صاحب

(١) من سائر النسخ، وفي الأصل: فيه.

(٢) (القاموس ١٥١١) هَلُمَّ، وفيه: واستعملت استعمال البسيطة. أي الكلمة المفردة.

(٣) وسبقه بذلك.

الصحاح<sup>(٤)</sup>، وتبعه الصغاني<sup>(٥)</sup> فقالا: تقول: كَانَ ذَلِكَ عَامَ كَذَا وَهَلُمَّ جَرًّا، أي: اليَوْمِ. انتهى.

ولا يخفى عدم جريان ما قاله في القاموس في مثل هذا.

وتوقف الجمال بن هشام<sup>(٦)</sup> في كون هذا التركيب عربياً مُحَضّاً، وساق وجوه<sup>(٧)</sup> توقفه في رسالة له<sup>(٨)</sup>، وأجاب عن ذكره في الصحاح ونحوه، وذكر ما للعلماء في إعرابه ومعناه وما يردّ عليه، ثم قال: (فلنذكر ما ظهر لنا في توجيه هذا<sup>(٩)</sup> الكلام<sup>(١٠)</sup> بتقدير كونه عربياً فنقول: (هَلُمَّ) هذه هي القاصرة التي بمعنى: ائْتِ وتعال، إِلَّا أَنَّ فِيهَا تَجَوِّزَيْنِ:

أحدهما: أَنَّهُ لَيْسَ الْمُرَادُ ( ٢ ) بِالْأَتْيَانِ هُنَا الْمَجِيءُ الْحَسْبِي بِلِ الْإِسْتِمْرَارِ عَلَى الْمَشْيِ وَالْمُدَاوِمَةِ عَلَيْهِ، كَمَا تَقُولُ: امشِ [ عَلَى هَذَا الْأَمْرِ، وَسِرْ ]<sup>(١١)</sup> عَلَى هَذَا الْمُنْوَالِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ آمِسُوا وَاصْبِرُوا عَلَى آلِهَتِكُمْ﴾<sup>(١٢)</sup>. فَإِنَّ<sup>(١٣)</sup> الْمُرَادَ بِالْإِنْطِلَاقِ لَيْسَ الذَّهَابُ الْحَسْبِي بِلِ إِنْطِلَاقِ الْأَلْسِنَةِ بِالْكَلَامِ، وَلِهَذَا أَعْرَبُوا (أَنَّ) تَفْسِيرِيَّةً<sup>(١٤)</sup>، وَهِيَ إِنَّمَا تَأْتِي

---

(٤) الصحاح (جر). والجوهري صاحب الصحاح اسماعيل بن حماد، ت ٣٩٣ هـ. (نزهة الألباء ٣٤٤، مرآة الجنان ٤٤٦/٢).

(٥) الحسن بن محمد بن الحسن، ت ٦٥٠ هـ. (معجم الأذباء ١٨٩/٩، النجوم الزاهرة ٢٦/٧).

(٦) جمال الدين عبدالله بن يوسف، ت ٧٦١ هـ. (طبقات الشافعية ٣٣/٦، الدرر الكامنة ٤١٥/٢).

(٧) وجوده.

(٨) هي المسائل السفريّة والقول في (هلم جراً) في ص ٣٢-٤٠.

(٩) ساقطة من ج.

(١٠) م: اللفظ.

(١١) من م والمسائل السفريّة، وأُخِلَتْ بِهَا النسخ الثلاث.

(١٢) ص ٦.

(١٣) ساقطة من م.

(١٤) ينظر في (أَنَّ) التفسيرية: رصف المباني ١١٦، الجنى الداني ٢٣٩، مغني اللبيب ٢٩.

بعد جملة فيها معنى القول، كقوله تعالى: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعْ  
الْفُلْكَ﴾<sup>(١٥)</sup>. والمراد بالمشي ليس المشي على الأقدام<sup>(١٦)</sup> بل الاستمرار  
والدوام، أي: دوموا على عبادَةِ أصنامِكُم واحبسوا انفسكم على ذلك.

الثاني: أنه ليس المراد الطلب حقيقةً، وإنما المراد الخبر<sup>(١٧)</sup>، وعبرَ عنه  
بصيغة الطلب، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَتَحْمِلَ خَطَايَاكُمْ﴾<sup>(١٨)</sup>، ﴿فَلْيَمْدُدْ  
لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا﴾<sup>(١٩)</sup>. وجراً: مصدر جَرَّهْ يَجُرُّه، إذا سحبه، ولكن ليس  
المراد الجَرَّ الحسِّي بل المراد التعميم كما استعمل السَّحْب بهذا المعنى،  
ألا ترى أنه<sup>(٢٠)</sup> يُقال: هذا الحكمُ مُسحَبٌ على كذا، أي: شاملٌ له. فإذا  
قِيلَ: (كَانَ ذَلِكَ عامَ كَذَا وَهَلُمَّ جَرًّا)، فكأنه قيل: واستمرَّ ذلك في  
بقيةِ الأعوام استمراراً، [فهو مصدرٌ]<sup>(٢١)</sup>. أو: استمرَّ مستمراً، على الحال  
المؤكد<sup>(٢٢)</sup>. وذلك ماشٍ في جميع الصور، وهذا هو الذي يفهمه الناسُ  
من هذا الكلام. وبهذا التأويل ارتفع إشكالُ العطف فإنَّ (هَلُمَّ) حيثُ  
خبرٌ، وإشكالُ التزامِ إفرادِ الضمير إذ فاعل (هَلُمَّ) هذه مفردٌ أبداً، كما  
تقول: واستمرَّ ذلك، أو<sup>(٢٣)</sup>: استمرَّ ما ذكرته<sup>(٢٤)</sup>.

\* \* \*

- 
- (١٥) المؤمنون ٢٧.  
(١٦) في المسائل السلفية: بالأقدام.  
(١٧) ساقطة من ب.  
(١٨) العنكبوت ١٢. وينظر: مشكل اعراب القرآن ٥٥٠.  
(١٩) مريم ٧٥.  
(٢٠) المسائل السلفية: إلا أنه يقال.  
(٢١) من المسائل السلفية.  
(٢٢) في المسائل السلفية: فهو حال مؤكدة.  
(٢٣) في المسائل السلفية: أي واستمر. وفي ج: ما ذكرت.  
(٢٤) انتهى ما نقله المؤلف من المسائل السلفية. وينظر في (هَلُمَّ جَرًّا): الفاخر ٣٢، الزاهر ٤٧٦/١، تهذيب اللغة ٤٨٧/١، جمهرة الأمثال ٣٥٥/٢، المزهر ١٣٦/٢.

## ومنها قولهم: ومن ثمَّ

وهي في الأصل موضوعة للمكان البعيد، وإذا وقعت في كلامهم<sup>(٢٥)</sup> يقولون أي<sup>(٢٦)</sup>: ومن هناك، أو من هنا، أي: ومن أجل ذلك كان كذا.

فإذا فسروها بـ (هناك) ففيه تجوُّز من جهة واحدة وهي استعمالها في المكان المجازي، وإذا فسروها بـ (هنا) ففيه تجوُّزان: الأول: ما ذكر. والثاني<sup>(٢٧)</sup>: كونها في القريب.

ولكنَّ الجمع بين تفسيرها بـ (هنا) التي للقريب<sup>(٢٨)</sup>، وبين قولهم: أي من أجل ذلك، كما وقع للعلامة الجلال المحلي<sup>(٢٩)</sup> في شرح جمع الجوامع<sup>(٣٠)</sup>، فيه منافاة، لأنَّ ذلك من إشارات البعيد، اللهمَّ إلا أن يُقال: استعمل (هنا) في البعيد مجازاً، و(ذلك) في القريب (٣) كذلك. أو يُقال كما قال بعضهم أشار أولاً بـ (هنا) إلى قُرب المشار إليه لقُرب محلّه وما فهم منه، وثانياً بـ (ذلك) إلى بُعده باعتبار أن المعنى غير مُدرك حسّاً فكأنّه بعيد.

وفي شرح التسهيل للدماميني<sup>(٣١)</sup> ما نصّه: (وانظر في قول العلماء: (ومن ثمَّ كان كذا) هل معناه [معنى] <sup>(٣٢)</sup>: (هنالك)، أي التي للبعد، أو معنى (هنا) التي للقرب، والظاهر هو الثاني). انتهى.

(٢٥) م: عباراتهم.

(٢٦) ساقطة من م.

(٢٧) (ما ذكره والثاني): ساقط من م.

(٢٨) م: بهذا القريب.

(٢٩) محمد بن أحمد بن محمد، ت ٨٦٤ هـ. (الضوء اللامع ٣٩/٧، حسن المحاضرة ١١٥/١).

(٣٠) جمع الجوامع. في أصول الفقه، مطبوع، وهو للسبكي، ت ٧٧١ هـ.

(٣١) محمد بن أبي بكر، ت ٨٢٧ هـ. وشرح التسهيل اسمه: تعليق الفوائد على تسهيل الفوائد.

(الضوء اللامع ١٨٤/٧، بغية الوعاة ٦٦/١).

(٣٢) من م.

ثم ينبغي التأمل في علاقة هذا المجاز وفي قرينته، ويمكن أن نجعل العلاقة المشابهة، فإنَّ المعنى محلٌّ للفكر [ وحده ]<sup>(٣٣)</sup>، وتردده<sup>(٣٤)</sup> إليه بملاحظته المرة بعد الأخرى، كما أنَّ المكان محلُّ الجسم<sup>(٣٥)</sup>، والقرينة استحالة كون المعنى والألفاظ مكاناً حقيقياً.

وقال بعضهم في قول ابن الحاجب<sup>(٣٦)</sup>: ( ومن ثمَّ اختلف في رحمن ) : قوله: ( ومن ثمَّ ) إشارة الى المكان الاعتباري، كأنَّه شَبَّه الاختلاف المذكور في شرط تأثير الألف والنون أنه انتفاء ( فعلاية )، أو وجود ( فعلى ) بالمكان في أن كلاً منهما منشأ أمر، إذ المكان منشأ النباتات<sup>(٣٧)</sup> والاختلاف المذكور يُنشئ اختلافاً آخر، وهو الاختلاف في صرف رحمن، فجعل الاختلاف المذكور من افراد المكان إدعاءً ثمَّ شَبَّه المكان الاعتباري بالمكان الحقيقي لاشتراكهما في المكانية فذكر اللفظ الموضوع للمكان. انتهى.

\* \* \*

ومنها قولهم: أيضاً

هو مصدرُ آضَ يَبيضُ، وأصل آضَ: أَيْضَ، ك ( بَيْعَ )، تحرَّكت الياء وانفتح ما قبلها، قُلِبَتْ أَلْفاً. وأصل يبيضُ: يَبيضُ، بزنة يَفْعِلُ، نُقِلَتْ حركة الياء الى الهمزة.

(٣٣) من م.

(٣٤) ساقطة من م.

(٣٥) م: للجسم.

(٣٦) عثمان بن عمر الكردي، ت ٦٤٦ هـ. ( الطالع السعيد ٣٢٨، الديباج المذهب ١٦/٢ ).

وقول ابن الحاجب في شرح الرضي على الكافية ١٥٧/١.

(٣٧) من م. وفي الأصل: النبات.

وأما اعرابُه فذكر ابن هشام في رسالة تعرض فيها للمسألة<sup>(٣٨)</sup>: أن جماعةً توهّموا أنَّه منصوبٌ على الحال من ضمير ( قال )، وأنَّ التقدير: وقال أيضاً، أي: راجعاً الى القول، وهذا لا يحسنُ تقديره إلّا إذا كان هذا القولُ صدر من القائل بعد صدور القول السابق<sup>(٣٩)</sup> وليس [ ذلك ]<sup>(٤٠)</sup> بشرط، بل تقول: قلتُ اليومَ كذا، وقلتُ<sup>(٤١)</sup> أمسَ أيضاً، وكتبتُ اليومَ، وكتبتُ أمسَ أيضاً.

قال<sup>(٤٢)</sup>: والذي يظهر لي أنَّه مفعول مطلق حُذِفَ عاملُه، أو حال حُذِفَ عاملها وصاحبها، أي: ارجعُ الى الأخبار رجوعاً ولا اقتصرُ على ما قدّمت، أو أخير راجعاً، فهذا هو الذي يستمرُّ في جميع المواضع.

ومما يؤنسك [ بأنَّ العامل محذوف ]<sup>(٤٣)</sup> أنَّكَ تقولُ: ( عِنْدَهُ ( ٤ ) مالٌ وأيضاً علمٌ ). فلا يكون قبلها ما يصلحُ للعمل فيها، فلا بُدَّ حينئذٍ من التقدير.

واعلم أنَّها إنّما تُستعمل في شيئين بينهما توافق، ويغني كلُّ منهما عن الآخر، فلا يجوز: ( جاء زيدٌ أيضاً ) ولا ( جاء زيدٌ ومضى عمرو أيضاً ) ولا ( اختصم زيدٌ وعمرو أيضاً ). انتهى ملخصاً.

\* \* \*

(٣٨) المسائل السفريّة ٢٩-٣١.

(٣٩) بعدها في م: له.

(٤٠) من م والمسائل السفريّة.

(٤١) م: وقلته.

(٤٢) أي ابن هشام في المسائل ٣٠.

(٤٣) من م.



ومنها قولهم: اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ كَذَا، ونحوه

أقول: أصله: يا الله، حُذِفَ حرف النداء وَغُوِّضَ عنه الميم للتعظيم والتفخيم، ولا تدخل عليها (يا)، فلا يُقال: (يا اللهم) إِلَّا شذوذاً في الشعر، كما قال ابن مالك<sup>(٤٤)</sup>:

وَالْأَكْثَرُ اللَّهُمَّ بِالْتَعْوِضِ وَشَدُّ يَا اللَّهُمَّ فِي قَرِيضِ

ثُمَّ الشَّائِعُ اسْتِعْمَالُهَا<sup>(٤٥)</sup> فِي الدَّعَاءِ، وَلِذَا قَالَ السَّلَفُ<sup>(٤٦)</sup>: اللَّهُمَّ مَجْمَعُ الدَّعَاءِ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: الْمِيمُ فِي قَوْلِ (اللَّهُمَّ) فِيهِ تِسْعَةٌ وَتَسْعُونَ اسْمًا مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى. وَأَوْضَحَهُ بَعْضُهُمْ بِأَنَّ الْمِيمَ تَكُونُ عَلَامَةً لِلْجَمْعِ، لِأَنَّكَ تَقُولُ: (عَلَيْهِ) لِلوَاحِدِ، وَ(عَلَيْهِمْ) لِلْجَمْعِ، فَصَارَتِ الْمِيمُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ بِمَنْزِلَةِ الْوَائِدَةِ عَلَى الْجَمْعِ فِي قَوْلِكَ: (ضَرَبُوا) وَ(قَامُوا) فَلَمَّا كَانَتْ كَذَلِكَ زِيدَتْ فِي آخِرِ اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى لِتَشْعُرَ<sup>(٤٧)</sup> وَتُؤْذَنَ بِأَنَّ هَذَا الْاسْمَ قَدْ جُمِعَتْ<sup>(٤٨)</sup> فِيهِ أَسْمَاءُ اللَّهِ تَعَالَى كُلُّهَا. فَإِذَا قَالَ الدَّاعِي: اللَّهُمَّ، فَكَانَتْ<sup>(٤٩)</sup> قَالَ: يَا اللَّهُ الَّذِي لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى. قَالَ: وَلَا اسْتِغْرَاقَهُ أَيْضاً لِجَمِيعِ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى الْحُسْنَى وَصِفَاتِهِ لَا يَجُوزُ أَنْ يُوصَفَ لِأَنَّهَا قَدْ اجْتَمَعَتْ فِيهِ، وَهُوَ حُجَّةٌ لَمَّا قَالَ سَيَبُوه<sup>(٥٠)</sup> فِي مَنْعِهِ وَصَفَهُ. انْتَهَى.

(٤٤) شرح ابن عقيل على الألفية ١٢/٣. وابن مالك جمال الدين محمد، ت ٦٧٢ هـ. (تذكرة الحفاظ ١٤٩١، فوات الوفيات ٤٠٧/٣).

(٤٥) ∩ : استعمالهما. وينظر في (اللهم): معاني القرآن ٢٠٣/١، الزاهر ١٤٦/١، الإنصاف ٣٤١.

(٤٦) م: بعض السلف. وبعدها في: رحمهم الله.

(٤٧) من ∩، م. وفي الأصل: تشعر.

(٤٨) ∩، م: اجتمعت.

(٤٩) من ∩، م. وفي الأصل: فكان.

(٥٠) الكتاب ٣١٠/١. وسيبويه أبو بشر عمرو بن قنبر، ت ١٨٠ هـ. (طبقات النحويين واللغويين

٦٦، نور القبس ٩٥).

ثمَّ انَّهم قد يأتون بها قبل الاستثناء إذا كَانَ الاستثناء نادراً غريباً، كأنَّهم لندوره استظهروا بالله تعالى في إثبات وجوده.

قال بعض الفضلاء: وهو كثيرٌ في كلام الفصحاء كما قال المطرزي<sup>(٥١)</sup>، نبّه على ذلك الطيّبي<sup>(٥٢)</sup> في سورة المُدَّثِّر في الكشف<sup>(٥٣)</sup> بعد كلام: وأما نحو قولهم: (اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ كَذَا) فالفرض أَنَّ المستثنى مستعان بالله تعالى في تحقيقه تنبيهاً على ندرته وأنه<sup>(٥٤)</sup> لم يأت بالاستثناء إِلَّا بعد التفويض لله تعالى. انتهى.

وذكر العلامة المحقِّق صَدْرُ الشريعة<sup>(٥٥)</sup> في أوائل كتابه: (التوضيح شرح التنقيح): أَنَّ الاستثناء المذكورَ مُفَرَّغٌ من أعمِّ الظروف لأنَّ (٥) المصادر قد تقع ظرفاً، نحو: آتيك طلوعَ الفجرِ، أي: وقتَ طلوعِهِ. انتهى.

وأوضح ذلك العلامة بدر الدين الدماميني في شرحه على المغني عند الكلام على (عسى)، عند قول المصنّف: (ولكنَّ يكونُ الإضمارُ في (يقوم) لا في (عسى) اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ تُقَدَّرَ العاملين تنازعا زياداً<sup>(٥٦)</sup>، فقال<sup>(٥٧)</sup>: الاستثناء في كلام المصنّف مُفَرَّغٌ من الظرف، والتقدير: ولكنَّ يكونُ الإضمارُ في (يقوم) لا في (عسى) كلَّ وقتٍ إِلَّا وقتَ أَنْ تُقَدَّرَ

---

(٥١) الإيضاح في شرح مقامات الحريري ق ١٤. والمطرزي ناصر الدين بن عبد السيد بن علي، ت ٦١٠ هـ. (معجم الأدباء ٢١٢/١٩، وفيات الأعيان ٣٦٩/٥).

(٥٢) شرف الدين الحسين بن محمد، ت ٧٤٣ هـ. (الدرر الكامنة ١٥٦/٢، طبقات المفسرين ١٤٣/١).

(٥٣) من ب. وفي الأصل و م: وفي الكشف. والكشف تفسير لكشاف الزمخشري، واسمه: فتوح الغيب في الكشف عن قناع الرب.

(٥٤) من سائر النسخ. وفي الأصل: وإن.

(٥٥) التوضيح في حل غوامض التنقيح ١٣. وصدر الشريعة هو عبيد الله بن مسعود الحنفي، ت ٧٤٧ هـ. (مهيب السعادة ١٩١/٢، الفوائد البهية ١٠٩).

(٥٦) مغني اللبيب ١٦٥.

(٥٧) شرح الدماميني (تحفة الغريب) ٣٠٤.

(٥٨) من م، م. وفي الأصل: ووقع.

العاملين تنازعاً، ووقع<sup>(٥٨)</sup> التفرغ في الإيجاب لاستقامة المعنى، نحو: (قرأتُ إلّا يومَ كذا)، ثم حذف الظرف بعد إلّا وأُنيب المصدر عنه كما في: (أَجِئْتُكَ يومَ قدومِ الحاج). واللَّهُمَّ معترضٌ، وانظر موقعها<sup>(٥٩)</sup> هنا، فقد وقع في النهاية<sup>(٦٠)</sup> أنّها تستعمل على ثلاثة أنحاء:

أحدها: أن يُراد بها النداء المحض، كقولهم<sup>(٦١)</sup>: (اللَّهُمَّ ارْحَمْنَا).

الثاني: أن يذكره المُجيبُ تمكيناً للجواب في نفس السامع، يقول [ لك ]<sup>(٦٢)</sup> القائل: (أقامَ زيدٌ؟) فتقول أنت: (اللَّهُمَّ لا).

والثالث: أن يُستعملَ دليلاً على النذرة وقلة وقوع المذكور، كقولك: (أنا لا أزورك اللهم إذا لم تدعني). ألا ترى أن وقوع الزيارة مقرونة بعدم الدعاء.

وظاهر أن معنى الأول والثاني لا يتأنيان<sup>(٦٣)</sup> هنا، وفي تأني الثالث في<sup>(٦٤)</sup> هذا المحلّ نظر. انتهى كلام الدماميني.

ولعلّ وجه النظر أن قول ابن الأثير<sup>(٦٥)</sup> في النهاية: (ألا ترى... الخ) يفيد أنّه لا بُدّ أن يكون ما بعدها نادراً في نفسه، وقد يُقال: لا يلزم ذلك بقرينة قوله: (يستعمل دليلاً على النذرة... الخ)<sup>(٦٦)</sup>، فأفاد أنّها تدلّ

(٥٩) من ٢، ب، م. وفي الأصل: موقعهما.

(٦٠) لم أقف على هذه الأنحاء في النهاية. وهي في شرح الأشموني ٤٥٠ عن النهاية.

(٦١) من شرح الدماميني. وفي الأصل: يقول. وفي م: كقولك.

(٦٢) من م وشرح الدماميني.

(٦٣) م: يأتیان.

(٦٤) من ٢، م، شرح الدماميني. وفي الأصل: وفي.

(٦٥) مجد الدين المبارك بن محمد الجزري، ت ٦٠٦ هـ. (معجم الأدباء ٧١/١٧، انباه الرواة

٢٥٧/٣).

(٦٦) في الأصل و٢: على التذكرة. وما أثبتناه من ب وم.

على أن ما بعدها نادرٌ بالنظر الى ما قبلها وإن كان في نفسه غير نادر فليَتَأَمَّلْ.

ثم اعلم أن قوله: ( ووقع<sup>(٦٧)</sup> التفريغ في الإيجاب ) فيه نظرٌ، لأنَّ قول المغني: يكون الإضمار في ( يقوم )<sup>(٦٨)</sup> لا في ( عسى )، معناه: لا يكون الإضمار في ( عسى ) في وقت من الأوقات إلَّا في كذا.

فالوقت المقدَّر نكرة في سياق النفي، فلا استثناء بعدها استثناء من النفي، كما في قولك: ( لا يأتينا زيدٌ إلَّا يومَ كذا )، نَعَمْ قد يعبرون بنحو قولك: ( هذا ضعيفٌ إلَّا إذا حُمِلَ على كذا ) فهو استثناء<sup>(٦٩)</sup> مفرَّغ في الإثبات صورة، ولكنَّه في المعنى نفْيٌ، لأنَّ معنى ضعيف ( ٦ ) أنه لا يُعْتَدُّ<sup>(٧٠)</sup> أو لا يصحُّ.

وقال في المغني<sup>(٧١)</sup> في أول الباب الثامن ما نصُّه:

( السادسة: وقوع الاستثناء المفرَّغ في الإيجاب نحو: ﴿ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ ﴾<sup>(٧٢)</sup> و﴿ يَا أَيُّهَا اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ ﴾<sup>(٧٣)</sup> ] لَمَّا كَانَ المعنى: وَإِنَّهَا لَا تَسْهَلُ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ، وَلَا يَرِيدُ اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ ] انتهى<sup>(٧٤)</sup>.

\* \* \*

---

(٦٧) ب: ووقع.

(٦٨) من المغني. وفي الأصل وسائر النسخ: ( يكون ).

(٦٩) ساقطة من ب.

(٧٠) م: لا يعتمد عليه مثلاً.

(٧١) مغني اللبيب ٧٥٣.

(٧٢) البقرة ٤٥.

(٧٣) التوبة ٣٢.

(٧٤) من م والمغني.

ومنها قولهم: لا بُدَّ من كذا

أي: لا مُفارقة، وقد يُفسَّرُ بـ ( وَجَبَ )، وذلك لأنَّ أصله في الإثبات: بُدَّ الأمر: فرَّق، وتبدَّد: تفرَّق، وجاءت الخيلُ بدداً<sup>(٧٥)</sup>، أي: متفرقةً. فإذا نُفي التفرُّق والمُفارقة بين شيئين حصلَ تلازُمٌ بينهما دائماً فصارَ أحدهما واجباً للآخر، ومن ثَمَّ فسَّروه بـ ( وَجَبَ ). وبُدَّ: اسم مبني على الفتح مع ( لا ) النافية، لأنَّ اسمها والخبر محذوف، أي: ( لنا ) أو نحوه، وقد يُصرَّحُ به<sup>(٧٦)</sup>.

وذكر الفَنَرِيُّ<sup>(٧٧)</sup> في حواشي المطوَّل<sup>(٧٨)</sup>: أنَّ الجار والمجرور متعلِّق بالمنفي، أعني بُدَّ، على قول البغداديين حيث أجازوا<sup>(٧٩)</sup>: ( لا طالعٌ جبلاً ) [ بترك ]<sup>(٨٠)</sup> تنوين الاسم المطول اجراءً له مجرى المضاف، والبصريون أوجبوا في مثله تنوين الاسم، وجعلوا متعلِّق الظرف فيما بني الاسم فيه على الفتح كما فيما نحن فيه محذوفاً هو خبر المبتدأ، أي: لا بُدَّ ثابت لنا<sup>(٨١)</sup>.

وقوله: ( من كذا ) خبر مبتدأ محذوف، أي: البُدَّ المنفي من كذا. وهذه الجملة الاسمية المنفية لا محلَّ لها من الإعراب، لأنَّها جملة مستأنفة لفظاً. ويجوز أن يكون ( من كذا ) متعلِّقاً بما دلَّ عليه ( لا بُدَّ )، أي: لا بُدَّ من كذا.

(٧٥) في الأصل: بداداً. ينظر: اللسان والقاموس والتاج ( بدد ).

(٧٦) ينظر: الزاهر ٦٢١/١، منثور الفوائد ٧٢، شفاء العليل في إيضاح التسهيل ٣٦٩.

(٧٧) حسن جليبي بن محمد بن حمزة الرومي الحنفي الفناري أو الفَنَرِي، ت ٨٨٦ هـ. ( الضوء اللامع ١٢٧/٣، نظم العقيان ١٠٥ ).

(٧٨) تنظر: حاشية الفناري ق ٢٧.

(٧٩) في الأصل: أجازوا في. وما أثبتناه من ١، ب، م.

(٨٠) من سائر النسخ.

(٨١) ١، م: لها.

وقد أشار الشريف<sup>(٨٢)</sup> في أواخر ( بيان المفتاح ) الى أنَّ الظرف في مثله خبر لـ ( لا ) حيث قال: ( في قوله: ( لا تَلَقِّي لِإِشارته ) أنَّ ( لِإِشارته ) ليس معمولاً للتلقي<sup>(٨٣)</sup> وإلاَّ لوجب نصبه على التشبيه بالمضاف بل هو خبر ( لا ) فتأمل وقس على ما ذُكِرَ نظائر هذا التركيب<sup>(٨٤)</sup>. انتهى.

وأقول: هذا ظاهرٌ فيما إذا قيل: ( لا بُدَّ من كذا ). أمَّا إذا قيل: ( لا بُدَّ لكذا من كذا ) فالخبر هو الظرف الأول، إلاَّ أنَّ يُقال من تعدد الأخبار تأمل. ثم في قوله: ( ويجوز أن يكون متعلقاً بما دلَّ عليه ( لا بُدَّ )، أي: لا بُدَّ من كذا ) فيه نظرٌ إذ لا فرق بين هذا المقدَّر والمذكور، فلا حاجة الى تقديره تأمل هذا<sup>(٨٥)</sup>.

ووقع في بعض العبارات: ( لا بُدَّ وأنَّ يكون ) واستعمله السَّعْدُ<sup>(٨٦)</sup> في كتبه أيضاً.

وقال الفَنَرِيُّ ( ٧ ) : إنَّ الواوَ مَزِيْدَةٌ في الخبر.

وقال بعضُ المُحَشِّينَ: هذه الواو للَصوق، أي: لزيادة لصوق ( لا ) بالخبر. انتهى.

وفيه بحثٌ، فإنَّ الكون المنسبك من ( أنَّ ) والفعل لا يصلح أن يكون خبراً معني<sup>(٨٧)</sup>.

فإن قيل: حَذَفُ الجارِّ بَعْدَ ( أنَّ ) و( أنَّ ) مطرَّد.

(٨٢) علي بن محمد الجرجاني، ت ٨١٦ هـ. ( الضوء اللامع ٣٢٨/٥، بغية الوعاة ١٩٦/٢ ).

(٨٣) ب: لتلقي.

(٨٤) حاشية الفناري على المطول ق ٢٧.

(٨٥) م: الى تقدير هذا.

(٨٦) مسعود بن عمر التفتازاني، ت ٧٩١ هـ. ( الدرر الكامنة ١١٩/٥، بغية الوعاة ٢٨٥/٢ ).

(٨٧) م: هنا.

قُلْنَا: إِذَا قُدِّرَ الْجَارُ يَكُونُ لُغَوًا مُتَعَلِّقًا بِقَوْلِهِ (بُدَّ)، وَالْخَبِيرُ مَحْذُوفٌ  
كَمَا مَرَّ. عَلَى أَنَّ صَاحِبَ الْمَغْنِيِّ<sup>(٨٨)</sup> لَا يَثْبِتُ وَاوًا<sup>(٨٩)</sup> لِلصُّوقِ، كَمَا ذَكَرَهُ  
بَعْضُ الْفَضْلَاءِ، وَرَجَّحَ أَنَّ الْوَاوَ هُنَا زَائِدَةٌ، وَهِيَ الَّتِي دَخَلَتْ فِي الْكَلَامِ  
كَخُرُوجِهَا.

وَرَأَيْتُ فِي بَعْضِ الْهُوَامِشِ أَنَّهُ رُوِيَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ السَّيرَافِيِّ<sup>(٩٠)</sup> فِي  
كِتَابِ س<sup>(٩١)</sup> أَنَّهُ قَالَ: تَجِيءُ الْوَاوُ بِمَعْنَى (مِنْ)، فَإِنْ ثَبَتَ ذَلِكَ يَكُونُ  
حَمْلُ الْوَاوِ هُنَا عَلَيْهِ أَوَّلَى مِنْ دَعْوَى زِيَادَتِهَا فَلْيُرَاجَعْ.

\* \* \*

وَمِنْهَا قَوْلُهُمْ: كَذَا لُغَةً وَاصْطِلَاحًا .

قَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ: إِنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَفْعُولِيَةِ الْمُطْلَقَةِ، وَإِنَّهُ مِنَ الْمَصْدَرِ  
الْمُؤَكَّدِ لغيره. صَرَّحَ بِهِ فِي أَمَالِيهِ<sup>(٩٢)</sup>.

وَفِيهِ نَظَرٌ مِنْ وَجْهَيْنِ:

الأول: أَنَّ اللُّغَةَ لَيْسَتْ اسْمًا لِلْحَدَثِ.

الثاني: أَنَّهَا لَوْ كَانَتْ مَصْدَرًا مُؤَكَّدًا لغيره لَكَانَتْ إِنَّمَا تَأْتِي بَعْدَ الْجُمْلَةِ،  
فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَقَدَّمَ وَلَا يَتَوَسَّطَ، فَلَا يُقَالُ: (حَقًّا زَيْدٌ ابْنِي) وَلَا (زَيْدٌ  
حَقًّا ابْنِي)، وَإِنْ كَانَ الزَّجَّاجُ<sup>(٩٣)</sup> يَجِيزُ ذَلِكَ.

(٨٨) مغني اللبيب ٤٠٠.

(٨٩) من سائر النسخ، وفي الأصل: واو.

(٩٠) الحسن بن عبد الله، ت ٣٦٨ هـ. (تاريخ العلماء النحويين ٢٨، الأنساب ٣٣٩/٧).

(٩١) اختصار لسيبويه.

(٩٢) الأمالي النحوية ٦١/٤.

(٩٣) أبو اسحاق إبراهيم بن السري، ت ٣١١ هـ. (تاريخ بغداد ٨٩/٦، طبقات المفسرين ١٧/١).

فإن قلت: هل يجوز أن يكون مفعولاً لأجله، أو منصوباً على نزع الخافض، أو تمييزاً؟

قلت: لا يجوز الأول لأن المنصوب على التعليل لا يكون إلا مصدراً، ولا الثاني لوجهين:

الأول: أن إسقاط الخافض سماعي، واستعمال مثل هذا التركيب مستمر شائع في كلام العلماء.

الثاني: أنهم التزموا في مثل هذه الألفاظ التنكير ولو كانت على إسقاط الخافض لبقيت على تعريفها الذي كان<sup>(٩٤)</sup> مع وجود الخافض، كما بقي التعريف في قوله<sup>(٩٥)</sup>:

تَمْرُونِ الدِّيارِ وَلَمْ تَعُوجُوا كَلَامُكُمْ عَلَيَّ إِذَا حَرَامٌ

وأصله: تمرّون على الديار، أو بالديار.

ولا الثالث لأن التمييز إمّا تفسير للمفرد كـ (رطل زيتاً) أو تفسير للنسبة كـ (طاب زيد نفساً)، وهذا ليس شيئاً منهما.

أما أنه ليس تفسيراً للمفرد فلاّنه لم يتقدّم مبهم وضعاً<sup>(٩٦)</sup> فيميز. وأما أنه ليس تفسيراً (٨) للنسبة فلاّنه لم تتقدّم<sup>(٩٧)</sup> نسبة.

فإن قلت: يمكن أنه من تمييز النسبة بأن يُقدّر مضاف، أي: تفسيرها لغة، فيكون من باب (اعجبني [طيئه] <sup>(٩٨)</sup> أباً).

---

(٩٤) من م. وفي الأصل: كانت.

(٩٥) جرير، ديوانه ٢٧٨ وروايته: أتمضون الرسوم ولا تحبي. وعجز البيت ساقط من م.

(٩٦) من أ، م، المسائل السفرية. وفي الأصل: وصفاً. وفي م: منهم وضعاً. وهو تصحيف.

(٩٧) من أ، ب. وفي الأصل: يتقدم.

(٩٨) من أ، م، المسائل السفرية.



قلت: تمييز النسبة الواقع<sup>(٩٩)</sup> بين المتضايفين<sup>(١٠٠)</sup> لا يكون إلا فاعلاً في المعنى. ثم قد يكون مع ذلك فاعلاً في الصناعة<sup>(١٠١)</sup> باعتبار الأصل فيكون محولاً عن المضاف، نحو: (أعجبني طيبُ زيدٍ أبا)، إذا كان المراد الثناء على أبي زيد، وقد لا يكون كذلك فيكون صالحاً لدخول (من) نحو: (للهِ درُّه فارساً) و(وَيْحَهُ رَجُلًا)، فإنَّ الدرَّ بمعنى الخير، وويح بمعنى الهلاك، ونسبتهما إلى الرجل كنسبة الفعل إلى فاعله، وتعلّق التفسير بالكلمة إنّما هو تعلّق الفعل بالمفعول لا بالفاعل.

فإن قلت: ما وجه نصبيّه؟

قلت: الظاهر أن يكون حالاً على تقدير مضاف من المجرور<sup>(١٠٢)</sup> ومضايفين من المنصوب. والأصل تفسيرها: موضوع أهل اللغة، ثم حُذِفَ المتضايقان<sup>(١٠٣)</sup> على حدّ حذفهما في قوله تعالى: ﴿فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِنْ أَثَرِ الرَّسُولِ﴾<sup>(١٠٤)</sup> أي: أثر حافر فرس الرسول. ولما أُنِيبَ الثالث عمّا هو الحال بالحقيقة التزم تنكيره لنيابته عن لازم التنكير.

ولك أن تقول: الأصل موضوع اللغة، بتقدير مضاف واحد، ونسبة الوضع إلى اللغة مجازاً. وهذا أحسن الوجوه، كذا حرّره بعض المحققين<sup>(١٠٥)</sup>، وهو خلاصة ما ذكره ابن هشام في رسالته الموضوعة في هذه المسألة، ومن أراد الاطلاع على أزيد من ذلك فعليه بها<sup>(١٠٦)</sup>.

(٩٩) من المسائل السفريّة. وفي الأصل: الواقعة.

(١٠٠) من سائر النسخ. وفي الأصل: المضايفين.

(١٠١) من المسائل السفريّة. وفي الأصل: بالصناعة.

(١٠٢) م: المحدود.

(١٠٣) من ١، م. وفي الأصل: المضافان.

(١٠٤) طه ٩٦. وينظر في الآية: التبيان ٩٠٢، مغني اللبيب ٦٩١.

(١٠٥) ب: الفضلاء.

(١٠٦) المسائل السفريّة ٢١-٢٧.

ومنها قولهم: هو أَكْثَرُ مِنْ أَنْ يُخَصَى  
ونحو قولهم: زَيْدٌ أَغْقَلُ مِنْ أَنْ يَكْذَبَ

وهو من مشكل التراكيب، فَإِنَّ ظَاهِرَهُ تَفْضِيلُ الشَّيْءِ فِي الْأَكْثَرِيَّةِ عَلَى  
الإحصاء، وتفضيلُ زَيْدٍ فِي الْعَقْلِ عَلَى الْكَذْبِ، وَهَذَا لَا مَعْنَى لَهُ، وَنَظَائِرُهُ  
كَثِيرَةٌ مَشْهُورَةٌ، وَقُلَّ مَنْ تَنَبَّهَ<sup>(١٠٧)</sup> لِإِشْكَالِهَا.

وَقَدْ حَمَلَهُ بَعْضُهُمْ<sup>(١٠٨)</sup> عَلَى أَنَّ (أَنْ) الْمَصْدَرِيَّةُ بِمَعْنَى (الَّذِي)، وَرَدَّه  
فِي الْمَغْنِيِّ<sup>(١٠٩)</sup> فِي الْجَهَةِ الثَّلَاثَةِ مِنَ الْبَابِ الْخَامِسِ مِنَ الْكِتَابِ مِنْ أَنَّهُ<sup>(١١٠)</sup>  
لَا يُعْرَفُ قَائِلٌ بِهِ، وَوَجَّهَهُ بِتَوْجِيهِينِ نَظَرَ فِي كُلِّ مِنْهُمَا الدَّمَامِينِي فِي شَرْحِهِ  
عَلَيْهِ<sup>(١١١)</sup>، وَنَقَلَ عَنِ الرُّضِيِّ<sup>(١١٢)</sup> (٩) وَجْهًا اسْتَحْسَنَهُ فَقَالَ: قَالَ الرُّضِيُّ:  
(وَأَمَّا نَحْوُ قَوْلِهِمْ: (أَنَا أَكْبَرُ مِنْ أَنْ أَشْعُرَ) وَ(أَنْتَ أَعْظَمُ مِنْ أَنْ تَقُولَ  
كَذَا)، فَلَيْسَ الْمَقْصُودُ تَفْضِيلُ الْمُتَكَلِّمِ عَلَى الشَّعْرِ، وَالْمَخَاطَبِ عَلَى الْقَوْلِ،  
بَلِ الْمُرَادُ: بُعْدُهُمَا عَنِ الشَّعْرِ وَالْقَوْلِ، وَ(أَفْعُلُ) التَّفْضِيلُ يُفِيدُ بُعْدَ الْفَاضِلِ  
مِنَ الْمَفْضُولِ وَتَجَاوُزَهُ عَنْهُ، فَ (مِنْ) فِي مِثْلِهِ لَيْسَتْ تَفْضِيلِيَّةٌ بَلْ هِيَ  
مِثْلُهَا<sup>(١١٣)</sup> فِي قَوْلِكَ: (بِنْتُ مِنْهُ)<sup>(١١٤)</sup>، تَعَلَّقَتْ بِ (أَفْعُلُ) التَّفْضِيلِ<sup>(١١٥)</sup>  
بِمَعْنَى: مُتَجَاوِزٌ، وَبِائِنْ، بَلَا تَفْضِيلَ. فَمَعْنَى [قَوْلِكَ]<sup>(١١٦)</sup>: (أَنْتَ أَعَزُّ عَلَيَّ

(١٠٧) م والمغني: يتنبه.

(١٠٨) هو محمد بن مسعود الزكي في كتابه: البديع، كما ذكر ابن هشام في المغني.

(١٠٩) مغني اللبيب ٦٠٢.

(١١٠) م: بانه.

(١١١) شرح الدماميني (تحفة الغريب) ق ١٩٦ ب.

(١١٢) شرح الرضي على الكافية ٤٥٥/٣. والرضي الاسترأبادي محمد بن الحسن، ت ٦٨٦ هـ.

(مفتاح السعادة ١٨٣/١، خزنة الأدب ٢٨/١).

(١١٣) شرح الرضي: مثل ما.

(١١٤) شرح الرضي: بنت من يزد، وانفصلت منه.

(١١٥) شرح الرضي: المستعمل.

(١١٦) من شرح الرضي.

مِنْ أَنْ أَضْرِبَكَ)، [أي: بَائِئِنْ مِنْ أَنْ أَضْرِبَكَ] (١١٧) مِنْ فَرَطٍ عِزَّتِكَ عَلَيَّ. وَإِنَّمَا جَازَ ذَلِكَ، لِأَنَّ (مِنْ) التَّفْضِيلِيَّةَ مُتَعَلِّقَةٌ (١١٨) بِـ (أَفْعَلُ) التَّفْضِيلِ بِقَرِيبٍ مِنْ هَذَا الْمَعْنَى، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو)، فَمَعْنَاهُ: زَيْدٌ (١١٩) مُتَجَاوِزٌ فِي الْفَضْلِ عَنْ مَرْتَبَةِ عَمْرٍو (١٢٠)، فَـ (مِنْ) فِيْمَا نَحْنُ فِيهِ كَالْتَفْضِيلِيَّةِ، إِلَّا (١٢١) فِي مَعْنَى التَّفْضِيلِ (١٢٢). قَالَ: وَلَا مَزِيدَ عَلَيْهِ فِي الْحُسْنِ (١٢٣).

\* \* \*

### ومنها قولهم: سواءٌ كانَ كذا أم كذا

فسواءٌ اسمٌ بمعنى الاستواء، يُوصَفُ بِهِ كَمَا يُوصَفُ بِالْمَصَادِرِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾ (١٢٤)، هُوَ هُنَا خَبَرٌ، وَالْفِعْلُ بَعْدَهُ، أَعْنِي (كَانَ كَذَا) فِي تَأْوِيلِ الْمَصْدَرِ مُبْتَدَأٌ، كَمَا صَرَّحَ بِمِثْلِهِ الزَّمَخْشَرِيُّ (١٢٥) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنْذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ﴾ (١٢٦)، وَالتَّقْدِيرُ: كَوْنُهُ كَذَا وَكَوْنُهُ كَذَا سَيِّانٌ.

(١١٧) مِنْ م وَشَرَحَ الرُّضِّي.

(١١٨) شَرَحَ الرُّضِّي: تَعَلَّقَ.

(١١٩) سَاقِطَةٌ مِنْ م.

(١٢٠) م: مَرْتَبَتُهُ.

(١٢١) مِنْ م، م، شَرَحَ الرُّضِّي. وَفِي الْأَصْلِ: لَا.

(١٢٢) انْتَهَى قَوْلُ الرُّضِّي.

(١٢٣) شَرَحَ الدِّمَامِينِيُّ ق ١٩٦ ب.

(١٢٤) آلِ عِمْرَانَ ٦٤.

(١٢٥) الْكَشَافُ ١٥١/١. وَالزَّمَخْشَرِيُّ هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ عَمْرٍو، ت ٥٣٨ هـ. (إِنْبَاهُ الرِّوَاةِ ٣/٢٦٥،

الْبَلْغَةُ فِي تَارِيخِ أُمَّةِ اللُّغَةِ ٢٥٦).

(١٢٦) الْبَقَرَةُ ٦. وَيَنْظُرُ فِي الْآيَةِ: مُشْكَلُ أَعْرَابِ الْقُرْآنِ ٧٦ وَالدِّرُ الْمَصُونُ ١/١٠٥.

وسواء لا يُثنى ولا يُجمع على الصحيح. ثمَّ الجملة إمَّا استئناف أو حال بلا واو أو اعتراض، بقي هنا شبهة وهي أنَّ (أَمْ) لأحد المتعَدِّد، والتسوية إنّما تكونُ بينَ المتعَدِّد لا بينَ أحده، فالصواب الواو بدل (أَمْ) أو لفظ (أَمْ) بمعنى الواو، وكون (أَمْ) بمعنى الواو غير معهود.

وقد أشار الرُّضِّيُّ<sup>(١٢٧)</sup> الى تصحيح التركيب بما ملخصه: أنَّ (سواء) في مثله خبر مبتدأ محذوف، أي: الأمران سواء. ثمَّ الجملة الاسمية دالة على جواب الشرط المقدّر إنّ لم تذكر الهمزة بعدَ (سواء) صريحاً كما في مثالنا، أو الهمزة و(أَمْ) مجردتان عن معنى الاستفهام مستعملتان للشرط بمعنى إنّ وأو، بعلاقة أنّ (إنّ) والهمزة يُستعملان فيما لم يتعيّن حصوله عند المتكلّم.

و(أَمْ) و(أو) لأحد الشيئين أو الأشياء، والتقدير: إنّ كانَ كذا أو كذا فالأمرُ (١٠) سواء، والشبهة إنّما تُردّ إذا جُعِلَ (سواء) خبراً مقدماً وما بعده مبتدأ، كذا في حواشي المطوّل<sup>(١٢٨)</sup> لحسن جلبى الفناري، وما عزاه الى الرضّي ذكره الدماميني<sup>(١٢٩)</sup> عن السيرافي أيضاً.

وفي حواشي الكشاف<sup>(١٣٠)</sup> للسيد الشريف: (وحكى بعضُ المحقّقين عن أبي عليّ<sup>(١٣١)</sup> أنّ الفعلين مع الحرفين في تأويل اسمين بينهما واو العطف، لأنّ ما بعد كلمتي الاستفهام في مثل قولك: (أَقَمْتَ أَمْ قَعَدْتَ) متساويان في عِلْمِ المستفهم، فإذا قيل: (سواء عليّ أَقَمْتَ أَمْ قَعَدْتَ)، فقد أُقيمتا مع ما بعدهما مقام المستويين، وهما قيامك وقعودك، كما أُقيم

(١٢٧) شرح الرضّي على الكافية ٤/٤٠٩.

(١٢٨) حاشية الفناري على المطوّل ق ١٩.

(١٢٩) شرح الدماميني ٩٢.

(١٣٠) حاشية السيد الشريف ١٥٣/١.

(١٣١) الحسن بن أحمد البخوي، ت ٣٧٧ هـ. (تاريخ بغداد ٧/٢٥٧، نزهة الألباء ٣١٥).

لفظ النداء مقام الاختصاص<sup>(١٣٢)</sup> في: أنا أفعلُ كذا أيها الرجل، بجامع الاختصاص، ثم ذكر ما حققه الرضي وما استدلل به عليه، ومنه قوله<sup>(١٣٣)</sup>: (ويرشدك الى أن (سواء) سادُّ مسدُّ جواب الشرط لا خبر مقدّم أن معنى: (سواء عليّ أقمت أم قعدت) و(لا أبالي أقمت أم قعدت) واحد في الحقيقة. و(لا أبالي) ليس خبراً للمبتدأ بلر المعنى: إن قمت أو قعدت فلا أبالي بهما). انتهى.

وقد يأتون بـ (أو) بدل (أم). وفي (شرح القطر)<sup>(١٣٤)</sup> للعلامة الفاكهي<sup>(١٣٥)</sup> من باب العطف: (لا يعطف بأو بعد همزة التسوية للتنافي بينهما، لأنّ (أو) تقتضي أحد الشيئين أو الأشياء، والتسوية تقتضي شيئين لا أحدهما، فإن لم توجد الهمزة جاز العطف بها، نصّ عليه السيرافي في شرح الكتاب، نحو: (سواء عليّ قمت أو قعدت)، ومنه قول الفقهاء: (سواء كان كذا أو كذا)، وقراءة ابن محيصة<sup>(١٣٦)</sup>: «أو لم تُنذرهم».

وأما تخطئة المنصف لهم في ذلك فقد ناقشه فيها الدماميني). انتهى. المنصف وذلك حيث قال<sup>(١٣٧)</sup> في شرحه على المغني: (اعلم أن السيرافي قال في شرح الكتاب ما هذا نصّه: و(سواء) إذا دخلت بعدها ألف الاستفهام لزمّت (أم) بعدها، كقولك: (سواء عليّ أقمت أم قعدت)، وإذا كان بعد (سواء) فعّلان بغير استفهام كان عطف أحدهما على الآخر بـ (أو)، كقولك: (سواء عليّ قمت أو قعدت). انتهى كلامه. وهو نصّ صريح

(١٣٢) انتهى كلام السيد الشريف.

(١٣٣) السيد الشريف في حاشية الكشف ١٥٤/١.

(١٣٤) شرح القطر ١٧٩/٢. واسم الكتاب: (مجيب الندا الى شرح قطر الندى).

(١٣٥) عبدالله بن أحمد المكي، ت ٩٧٢ هـ. (النور السافر ٢٧٧، شذرات الذهب ٣٦٦/٨).

(١٣٦) محمد بن عيد الرحمن السهمي المكي، ت ١٢٣ هـ. (معركة القراء الكبار ٩٨، غاية

النهاية ١٦٧/٢).

(١٣٧) شرح الدماميني ٩٢.

يقضي<sup>(١٣٨)</sup> بصحة قول الفقهاء وغيرهم: ( سواء كان كذا أو كذا )<sup>(١٣٩)</sup> الى أن قال: وحكى<sup>(١٤٠)</sup> أن أبا عليّ الفارسيّ قال: لا يجوز ( أو ) بعد ( سواء )، فلا يُقال: ( سواء عليّ قمتَ أو قعدتَ )، قال: لأنّه يكون المعنى: سواء عليّ أحدهما، ولا يجوز<sup>(١٤١)</sup> ( ١١ ). قلتُ: ولعل<sup>(١٤٢)</sup> هذا مستند<sup>(١٤٣)</sup> المصنّف في تخطئة الفقهاء وغيرهم في هذه التراكيب<sup>(١٤٤)</sup> (١٤٥). وقد ردّ الرضيّ كلام الفارسيّ بما هو مذكور في شرحه للحاجية<sup>(١٤٦)</sup> فراجعهُ إن شئتَ.

\* \* \*

ومنها قولهم في معرض الجواب ونحوه: عليّ أنا نقولُ  
فيذكرون ذلك حيث يكون ما بعد ( عليّ )<sup>(١٤٧)</sup> قامعاً للشبهة وأقوى  
مما قبلها، ويسمونه علاوة وترقياً عليّ ما تُشعر به ( عليّ ).  
ولكن يُقال: ( عليّ ) من حروف الجر، فما معناها هاهنا<sup>(١٤٨)</sup>؟ وما  
متعلّقها؟

- 
- (١٣٨) من ب وشرح الدماميني: وفي الأصل: يقتضي.  
(١٣٩) من ا، ب، م. وفي الأصل: كذا وكذا.  
(١٤٠) في شرح الدماميني: وحكى الرضيّ أيضاً. وكلام أبي عليّ في شرح الكافية ٤١٣/٤.  
(١٤١) ( ولا يجوز ) ليست في شرح الدماميني.  
(١٤٢) من ا، م، شرح الدماميني. وفي الأصل: لعل.  
(١٤٣) في شرح الدماميني: هذا هو مأخذ.  
(١٤٤) في شرح الدماميني: هذا التركيب.  
(١٤٥) انتهى كلام الدماميني.  
(١٤٦) شرح الرضيّ على الكافية ٤١٣/٤.  
(١٤٧) م: ما بعدها.  
(١٤٨) م: هنا.

ويظهر المراد مما ذكره في المغني<sup>(١٤٩)</sup> حيث قال:

( التاسع: أن تكون للاستدراك والإضراب، كقولك: ( فلان لا يدخل الجنة لسوء صنيعه على أنه لا يئأس من رحمة الله تعالى )، وقوله<sup>(١٥٠)</sup>:  
فوالله لا أنسى قتيلاً رزئته بجانب قوسى ما بقيت على الأرض  
على أنها تعفو الكلوم وإنما نوكل بالأذنى وإن جل ما يمضي  
أي: على أن العادة نسيان المصائب البعيدة العهد.

وقوله<sup>(١٥١)</sup>:

بكلّ تداوينا فلم يشف ما بنا على أن قرب الدار خير من البعد  
ثم قال:

على أن قرب الدار ليس بنافع إذا كان من تهواه ليس بذي ود  
ثم قال<sup>(١٥٢)</sup>: أبطل ب ( على ) الأولى عموم قوله: ( لم يشف ما بنا )  
فقال: على<sup>(١٥٣)</sup> أن فيه شفاء ما، ثم أبطل بالثانية قوله: ( على أن قرب  
الدار خير من البعد ).

وتعلق ( على ) هذه بما قبلها كتعلق ( حاشا ) بما قبلها عند من قال  
به، فإنها<sup>(١٥٤)</sup> أوصلت معناه الى ما بعدها على وجه الإضراب والإخراج،  
أو هي خبر لمبتدأ محذوف، أي: والتحقيق على كذا. وهذا الوجه اختاره

---

(١٤٩) مغني اللبيب ١٥٥ في ( معاني على ).

(١٥٠) أبو خراش الهذلي، ديوان الهذليين ١٥٨/٢ وفيه: ( بلى إنها تعفو )، ولا شاهد فيه على

هذه الرواية. وقوسى: موضع.

(١٥١) عبدالله بن الدمينه، ديوانه ٨٢.

(١٥٢) ( ثم قال ) : ساقط من م ومن المغني أيضاً.

(١٥٣) المغني: بلى.

(١٥٤) المغني: لأنها.

ابن الحاجب<sup>(١٥٥)</sup>، قال: ودلّ على ذلك أنّ الجملة الأولى وقعت على غير التحقيق ثمّ جيء بما هو التحقيق فيها). انتهى كلام المغني.

\* \* \*

### ومنها قولهم: كلّ فردٍ فردٍ

كقول المطوّل<sup>(١٥٦)</sup>: ( معرفة كلّ فردٍ فردٍ من جزئيات الأحوال ).

قال المحقّق الفنريّ: الأقرب أنّه من التوكيد اللفظي، وقد يُجعل من قبيل وصف الشيء بنفسه قصداً الى الكمال، أو<sup>(١٥٧)</sup> المراد: كلّ فرد منفرد عن الآخر، وحاصله معرفة ( ١٢ ) كلّ فرد على سبيل التفصيل والانفراد دون الاقتران، وقد يُترك لفظ ( كلّ ) في مثله، مع أنّ العموم مرادّ، كما يُقال: ( معرفة فردٍ فردٍ )، والظاهر أنّ العموم مستفادّ من قرينة المقام، فإنّ النكرة في الإثبات قد تعمّ، ويحتملُ أن يُحملَ على حذف المضاف، وهو ( كلّ ) بتلك القرينة.

\* \* \*

### ومنها قولهم: ولا سيّما كذا

قال المحقّق الفنريّ<sup>(١٥٨)</sup>: ( لا ) لنفي الجنس، و( سيّ )، مثل ( مثل ) وزناً ومعنى، اسمُها عند الجمهور. وأصله: ( سَوِيّ ) أو ( سَيَوّ )، والواقع

---

(١٥٥) الأمالي النحوية ١٥٤/٢.

(١٥٦) المطوّل ٣٤.

(١٥٧) من سائر النسخ. وفي الأصل: والمراد.

(١٥٨) حاشية الفنري ق ٤.



بعدها إذا كَانَ معرّفًا، إمّا مجرور<sup>(١٥٩)</sup> على أنّه مضاف<sup>(١٦٠)</sup> اليه<sup>(١٦١)</sup>، و( ما ) زائدة، كما في قوله تعالى: ﴿ أَيَّمَا الْأَجْلِينَ قَضَيْتُ ﴾<sup>(١٦٢)</sup>، أو بدل من ( ما )، وهي نكرة غير موصوفة، أي: لا مثْلَ شيءٍ علم البيان.

وإمّا مرفوع خبر مبتدأ محذوف، والجملة صلة إنْ جُعِلَتْ ( ما ) موصولة، أو صفة إنْ جُعِلَتْ موصوفة. والجُرْ<sup>(١٦٣)</sup> أُولَى من هذا<sup>(١٦٤)</sup> الوجه لِقَلَّة حذف صدر الجملة الواقعة صلة أو صفة، صرّح به الرضي<sup>(١٦٥)</sup>، على أنّه يقدح في اطراده لزوم اطلاق ( ما ) على ذات مَنْ يعقل وهم يأبونه، وعلى الوجهين فحركة ( سِي ) إعراب لأنّه مضاف.

وإمّا منصوبٌ على تقدير: ( أعني )، أو على أنّه تمييز إنْ كَانَ نكرةً لأنّ ( ما ) بتقدير التنوين، وهي<sup>(١٦٦)</sup> كافة عن الإضافة، والفتحة بنائية مثلها في: ( رجل )، وقيل على الاستثناء في الوجهين، فعدم تجويز النصب، إذا كان معرفة، وَهَمَّ من الأندلسي<sup>(١٦٧)</sup>.

وعلى التقادير خبر ( لا ) محذوف عند غير الأخفش<sup>(١٦٨)</sup>، أي: لا مثْلَ علم البيان موجود من العلوم فإنّ التحلّي بحقائقه أحقُّ بالتقدير من

(١٥٩) م: مجروراً.

(١٦٠) م: مضافاً.

(١٦١) من م. وفي الأصل: إليها.

(١٦٢) القصص ٢٨.

(١٦٣) ب: والخبر.

(١٦٤) بعدها في م زيادة مقحمة مكانها في قولهم: ( كائناً ما كان ) وهي: ( وفي كان ضمير ( ما ) اسمها، وخبرها محذوف، أي كائناً الشخص الذي هو... ).

(١٦٥) شرح الرضي ١٣٤/٢-١٣٧.

(١٦٦) م: وهو.

(١٦٧) علم الدين أبو محمد القاسم بن أحمد اللُّورقي، ت ٦٦١ هـ. ( معجم الأدباء ٢٣٤/١٦،

بغية الوعاة ٢٥٠/٢ ). وينظر: شرح الرضي ١٣٥/٢.

(١٦٨) أبو الحسن سعيد بن مسعدة، ت ٢١٥ هـ. ( أخبار النحويين البصريين ٦٦، نور القبس ٩٧ ).

التحلّي بحقائق غيره. وعنده ( ما ) خبر لا، ويلزمه قطع ( سي ) عن الإضافة من غير عوض.

قيل: وكون خبر ( لا ) معرفة، وجوابه أنّه يقدر ( ما ) نكرة موصوفة، وأمّا الجوابُ باحتمال أن يكون قد رجع الى قول س<sup>(١٦٩)</sup> في: ( لا رجل قائم ) من أن ارتفاع الخبر بما كان مرتفعاً به لا بـ ( لا ) النافية، فلا يفيدُ فيما نحن فيه كما لا يخفى.

وقد يحذفُ منه كلمة ( لا ) تخفيفاً مع أنّها مرادة، ولهذا لا يتفاوتُ المعنى، كما في قوله تعالى: ﴿ تَفْتَوُ تَذَكُّرُ ﴾<sup>(١٧٠)</sup> أي: لا تفتوّ، لكن ذكر البلياني<sup>(١٧١)</sup> في شرح تلخيص ( ١٣ ) الجامع الكبير أن استعمال ( سيّما ) بلا [ لا ]<sup>(١٧٢)</sup> لا نظير له في كلام العرب.

وقد تخفّف الياء مع وجود ( لا ) وحذفها.

وقد يُقال: لا سواء [ ما ]<sup>(١٧٣)</sup> مقام ( لا سيّما ). والواو التي تدخل عليها في بعض المواضع كما في قوله<sup>(١٧٤)</sup>:

ولا سيّما يوماً بدارة جلجل

اعتراضية، ذكره الرضي<sup>(١٧٥)</sup>. [ وقيل: حالّة ]<sup>(١٧٦)</sup>. وقيل: عاطفة. ثم عدّها

---

(١٦٩) ينظر: الكتاب ٣٤٥/١.

(١٧٠) يوسف ٨٥. وينظر في الآية: الدر المصون ٥٤٦/٦.

(١٧١) محمد بن محمد النيسابوري، ت ٨١٠ هـ. (الضوء اللامع ٢١/١٠، معجم المؤلفين ٢٢٠/١١).

(١٧٢) من سائر النسخ.

(١٧٣) من شرح الرضي ١٣٧/٢.

(١٧٤) امرؤ القيس، ديوانه ١٠ وصدره:

ألا رب يوم لك منهن صالح

(١٧٥) شرح الرضي ١٣٥/٢.

(١٧٦) من م.

من كلمات الاستثناء لكون ما بعدها مُخَرَّجاً عَمَّا قبلها من حيث أوليته بالحكم المتقدم وإلا<sup>(١٧٧)</sup> فليس فيها حقيقته. صرّح به الرضي<sup>(١٧٨)</sup>.

وقد يُحذف ما بعد ( لا سيّما )، وقد تُنقل من معناها الأصلي الى معنى ( خصوصاً ) فيكون منصوب المحلّ على أنّه مفعول مطلق. فإذا قلت: ( زيدٌ شجاعٌ ولا سيّما ركباً )، فراكباً حال من مفعول الفعل المقدّر، أي: وأخصّه بزيادة الشجاعة خصوصاً ركباً. وكذا في: ( زيدٌ شجاعٌ ولا سيّما وهو ركبٌ )، والواو التي بعده للحال، وقيل: عاطفة على مقدّر، كأنّه قيل: ولا سيّما وهو لابسٌ السلاح وهو ركبٌ. وعدم مجيء الواو قبله حينئذٍ كثير، إلّا أنّ المجيء أكثر. انتهى.

\* \* \*

### ومنها قولهم: فَقَطْ

كقول صاحب ( التلخيص )<sup>(١٧٩)</sup>: ( الفصاحة [ يُوصَفُ بها المفرد والكلامُ والمتكلّمُ. والبلاغة ]<sup>(١٨٠)</sup> يُوصَفُ بها الأخيرانِ فَقَطْ ).

قال المحقق التفتازاني في المطوّل<sup>(١٨١)</sup>: ( وقوله: ( فَقَطْ ) من أسماء الأفعال بمعنى: إنّه، وكثيراً ما يُصَدَّرُ بالفاء تزيناً لللفظ، وكأنّه جزاء شرط محذوف، أي: إذا وَصَفَتْ بها الأخيرين، أي: فأنّه عن وصف الأوّل بها ). انتهى.

---

(١٧٧) من م، م. وفي الأصل: ولا.

(١٧٨) شرح الرضي ١٣٤/٢.

(١٧٩) التلخيص ٢٤. وصاحب التلخيص هو جلال الدين محمد بن عبد الرحمن القزويني الخطيب،

ت ٧٣٩ هـ. ( الدرر الكامنة ١٢٠/٤، البدر الطالع ١٨٣/٢ ).

(١٨٠) من التلخيص لأنّ السياق يقتضيها.

(١٨١) المطول ١٥.

قال بعضُ المُحْشِينَ: ( وقال ابن هشام في حواشي التسهيل: لم يُسمع منهم إلا مقروناً بالفاء، وهي زائدة لازمة عندي ).

وقال الدماميني<sup>(١٨٣)</sup> نقلاً عن ابن السِّيد<sup>(١٨٣)</sup> في نحو: ( أخذتُ درهماً فقط ): أخذتُ درهماً فاكتفيتُ به، فجعلها عاطفة. قال: وهو خيرٌ من قول التفتازاني وابن هشام.

بقي أنّه يُردُّ على كلام ( المطوّل ) أنّ الفاء في جواب الشرط ليس للترتين بل من حروف المعاني، ففيه منافاة، ويُجاب بأنّ الشرط المحذوف إنّما يُعتبرُ لإصلاح الفاء المذكور للترتين، وليس في المعنى داعٍ إلى<sup>(١٨٤)</sup> اعتبار الشرط المحذوف، فذكر الفاء لترتين اللفظ فيه تقوية لجانب المعنى لرعاية جانب اللفظ.

هذا ( ١٤ ) والأظهر أنّ قوله<sup>(١٨٥)</sup>: وكأنّه توجيه ثانٍ<sup>(١٨٦)</sup>، ثمّ أنّه قدّر أداة الشرط المحذوفة ( إذا )، وكذا وقع لغيره. والحقُّ أنّه لا يُحذف من أدوات الشرط إلا ( إن ).

وأورد عليه ابنُ كمال باشا<sup>(١٨٧)</sup> بعد أن نقل عن المغني<sup>(١٨٨)</sup> أنّها تكون بمعنى ( حَسَب ) ك ( قَدَّ )، واسم فعلٍ بمعنى ( يكفي ): أنّ المناسب

---

(١٨٢) شرح الدماميني ق ٦٣.

(١٨٣) عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي، ت ٥٢١ هـ. ( فرائد العقيان ٢٢٢، إنباه الرواة ١٤١/٢ ).

(١٨٤) م: إلا.

(١٨٥) ج: قولهم.

(١٨٦) من م. وفي الأصل: ثاني.

(١٨٧) أحمد بن سليمان، من علماء الأتراك، ت ٩٤٠ هـ. ( الشقائق النعمانية ٢٢٦، شذرات الذهب ٢٣٨/٨ ).

(١٨٨) مغني اللبيب ١٩١.

للمقام [ جعلها بمعنى حَسَبَ وعلى تقدير ]<sup>(١٨٩)</sup> جعلها اسم فعل فهي بمعنى ( يكفي ) . قال: فجعلها هنا اسم فعل وأنها بمعنى ( انته ) غلط مرتين.

\* \* \*

### ومنها قولهم: كائناً ما كانَ

قال بعضُ المحققين: ( جعل الفارسي ( ما ) في: ( لأضربته كائناً ما كان ) مصدرية، و ( كان ) صلتها، وهما في محل رفع بـ ( كائن )، وكلاهما على التمام، أي: كائناً كونه.

وقيل: ( كائن ) من الناقصة أيضاً، و ( ما ) موصولة استعملت لمن يعقل كـ ( ما ) في: ( لا سيما زيد ) وفي ( كائن ) ضمير هو اسمها، و ( ما ) خبرها. وفي ( كان ) ضمير ( ما ) اسمها، وخبرها محذوف، أي: كائناً الشخص الذي هو إياه.

ويجوز كون ( ما ) نكرة موصوفة بـ ( كان ) وهي تامة، والتقدير: لأضربته كائناً شيئاً كان، أي: شيئاً<sup>(١٩٠)</sup> وُجِدَ، والمعنى: لأضربته كائناً بصفة الوجود، من غير نظر إلى حال دون حال، مفرداً كان أو مركباً، كلاً أو جزءاً، ولعلّ هذا أولى من الذي قبله ). انتهى.

أقول: ويخطر لي وجه آخر وهو: أنّ ( ما ) صلة للتوكيد، و ( كائناً )<sup>(١٩١)</sup> و ( كان ) تامتان، والمعنى: لأضربته موجوداً وُجِدَ، أي: أي شخص وُجِدَ صغيراً أو كبيراً، جليلاً أو حقيراً.

(١٨٩) من ج، م. وهي ساقطة من الأصل بسبب انتقال النظر، ويحدث في الجمل المتشابهة النهايات.

(١٩٠) ( كان، أي شيئاً ): ساقط من م.

(١٩١) من ج، ب، م. وفي الأصل: كائن.

ووجه آخر: وهو أن تكون ( ما ) نكرة صفة لكائن أو بدلاً منه، فإذا قلت: ( لأضربن رجلاً كائناً ما كان )، فالمعنى: لأضربن رجلاً موجوداً شخصاً وُجد. والمعنى على التعميم كالأول<sup>(١٩٢)</sup>، أي: أي شخص.

وقد خرجوا على هذين الوجهين قوله تعالى: ﴿ مثلاً ما بعوضة ﴾<sup>(١٩٣)</sup>. ووقع في عبارة ( المطول ): كائناً مَنْ كان أنا أو غيري.

فقال الفاضل الفنري: ( كائناً: حال، و( مَنْ ) موصوفة في محل نصب خبراً لـ ( كائناً )، والعائد محذوف، أي: كأنه، واعتراض بامتناع حذف خبر كان. نصّ عليه ابن هشام وصاحب اللباب<sup>(١٩٤)</sup> وغيرهما. وأجيب بأنه هاهنا سماعي ثبت على خلاف القياس، ولو قيل: ( ١٥ ) كان تامة، وفاعله راجع الى ( مَنْ ) لم يحتج الى ما ذكره. و( أنا ) خبر مبتدأ محذوف، أي: هو أنا أو غيري، أو بدل من ( مَنْ كان )، على أن يكون من قبيل استعارة الضمير المرفوع للمنصوب، كما استعير للمجرور في: [ ما ]<sup>(١٩٥)</sup> أنا كانت ). انتهى.

\* \* \*

### ومنها قولهم: بعد اللَّتْيَا واللَّتْيَا

قال محقق الروم حسن جلبي الفناري: ( اللَّتْيَا ) تصغير ( التي ) على خلاف القياس، لأنّ قياس التصغير أن يُضمَّ أول المُصَغَّر، وهذا بقي على

(١٩٢) م: كالأولى.

(١٩٣) البقرة ٢٦. وينظر في الآية: معاني القرآن للفراء ٢١/١ ومعاني القرآن للأخفش ٥٣ ومعاني القرآن وأعرابه ٧٠/١.

(١٩٤) محمد بن محمد بن أحمد الاسفراييني، ت ٦٨٤ هـ. ( بغية الوعاة ٢١٩/١، مفتاح السعادة ٢١٩/١ ).

(١٩٥) من أ، م.

ففتحته الأصلية، لكنهم عوضوا عن ضمّ أوله بزيادة الألف في آخره كما فعلوا ذلك في نظائره من ( اللذّيّا ) و( ذْيَاك ) و( ذْيَا ). والمعنى: بعد اللحظة الصغيرة والكبيرة التي من فضاحة<sup>(١٩٦)</sup> شأنها كَيِّتَ وكَيِّتَ، حُذِفَت الصلة إيهاماً لقصور العبارة عن الإحاطة بوصف الأمر الذي كُنِيَ بهما عنه، وفي ذلك من تفخيم أمره ما لا يخفى. انتهى.

وأصله أنّ العرب تقول ذلك في الأمر الصعب الذي لا يُراد فعله<sup>(١٩٧)</sup>، والتزموا عدم ذكر صلة لهما لا لفظاً ولا تقديرأ لِمَا مرّ، فيُلغز ويُقال: أيّ موصول وليس له صلة ولا عائد<sup>(١٩٨)</sup>؟ وقد نظم ذلك بعضُ مشايخ مشايخنا فقال:

يا أيّها النحويّ ذا العرفان      ومَنْ حوى لطائفَ البيان  
ما اسمان' موصولان مبيان      ولم يكونا قطّ يوصلان

\* \* \*

### ومنها قولهم: أوّلاً وبالذات

قال الفَنَرِيُّ في حواشي المطوّل<sup>(١٩٩)</sup>: ( أوّلاً ): منصوب على الظرفية بمعنى ( قبل )، وهو ح<sup>(٢٠٠)</sup> منصرف لا وصفية<sup>(٢٠١)</sup> [ له ]<sup>(٢٠٢)</sup> ولذا دخله التنوين مع أنّه ( أفعل ) التفضيل في الأصل بدليل الأولى والأوائل كالفُضلى

(١٩٦) م: فطاعة.

(١٩٧) ينظر في ( اللتيا والتي ): الأمثال ٢٥٦، جمهرة الأمثال ٢٢٣/١، الأشباه والنظائر ٢٩٥/٤.

(١٩٨) م: وليس له عائد.

(١٩٩) حاشية الفنري ق ٧٥.

(٢٠٠) ح: أي حينئذ.

(٢٠١) من م. وفي الأصل وسائر النسخ: للوصفية.

(٢٠٢) من ، م.

والأفاضل، وهذا معنى ما قاله في الصحاح<sup>(٢٠٣)</sup>: (إذا جعلته صفة لم تصرفه، تقول: لقيته عاماً<sup>(٢٠٤)</sup> أول، وإذا لم تجعله صفة صرفته، تقول: لقيته عاماً أولاً<sup>(٢٠٥)</sup>. أول<sup>(٢٠٦)</sup> معناه في الأول: أول من هذا العام، وفي الثاني: قبل هذا العام.

والباء في (بالذات) بمعنى (في) وهو معطوف على (أولاً)<sup>(٢٠٧)</sup>، أي: في ذات المعنى بلا واسطة). انتهى.

\* \* \*

ومنها قولهم: وهذا الشيء لا محالة كذا

وهي مصدر ميمي بمعنى التحول من حال إلى كذا، بمعنى تحول إليه، وخبر (لا) محذوف، أي: لا محالة موجود. والجملة معترضة بين اسم (إن) وخبرها مفيدة تأكيد الحكم.

\* \* \*

ومنها قولهم: لا أفعله البتة

وهي مصدر من (البت) بمعنى القطع<sup>(٢٠٨)</sup>.

وفي القاموس<sup>(٢٠٩)</sup>: (لا أفعله البتة وبتة: لكل أمر لا رجعة فيه). انتهى.

(٢٠٣) الصحاح (وأل).

(٢٠٤) من م والصحاح. وفي الأصل: عام.

(٢٠٥) من م والصحاح. وفي الأصل: عام أول.

(٢٠٦) ساقطة من ب، ب.

(٢٠٧) من ب، ب. وفي الأصل: أول.

(٢٠٨) ينظر: الزاهر ٣٥٧/٢، اللسان والتاج (بت).

(٢٠٩) القاموس المحيط ١٨٨ (البت).



والمشهور على الألسنة أنَّ همزتها همزة قطع. وبه صرَّح الإمام  
الكِرْمَانِي<sup>(٢١٠)</sup> في شرح البخاري.

وردّه الحافظ ابن حجر<sup>(٢١١)</sup> في شرحه (فتح الباري) بما حاصله: أنَّه  
لم يرَ أحداً من أهل اللغة صرَّحَ بذلك.

ونازعه البدر العيني<sup>(٢١٢)</sup> في شرحه<sup>(٢١٣)</sup> أيضاً بأنَّ عدم رؤيته وإطلاعه  
على التصريح بذلك لا يُنافي وجوده.

قلتُ: القياس يقتضي ما قاله الحافظ فإنَّه من المصادر الثلاثية، وهمزاتها  
[همزة]<sup>(٢١٤)</sup> وصل، وبمنازعة العيني لا يثبت المدعى.

نَعَمْ قد يُقال من حُسْنِ الظنِّ بالإمام الكِرْمَانِي أنَّه لا يقولُ ذلك من  
رأيه مع مخالفته لقياسه على نظائره، فلولا وقوفه<sup>(٢١٥)</sup> على ثبوت<sup>(٢١٦)</sup> في  
ذلك لما قاله.

وصرَّح بعض الفضلاء بأنَّ المشهور كونها همزة قطع وأنَّه مما خالف  
القياس. وهو يؤيد ما قاله الكِرْمَانِي. والله تعالى أعلمُ بحقيقة الحال.

ثمَّ رأيت في الشرح الكبير<sup>(٢١٧)</sup> للعلامة الدماميني على المغني عند قوله

---

(٢١٠) شرح الكرماني ١٩٤/٢٠. والكرماني محمد بن يوسف بن علي، ت ٧٨٦ هـ. (الدرر  
الكامنة ٧٧/٥، بغية الوعاة ٢٨٩/١).

(٢١١) فتح الباري ٥٧/٢٠. وابن حجر العسقلاني أحمد بن علي، ت ٨٥٢ هـ. (الضوء اللامع  
٣٦/٢، طبقات الحفاظ ٥٤٧).

(٢١٢) محمود بن أحمد، ت ٨٥٥ هـ. (الضوء اللامع ١٣١/١٠، بغية الوعاة ٢٧٥/٢).

(٢١٣) عمدة القاري ٢٠/٢٥٣.

(٢١٤) من م.

(٢١٥) ب: وقوعه.

(٢١٦) م: ما ثبت.

(٢١٧) شرح الدماميني ٣٤.

في<sup>(٢١٨)</sup> باب الهمزة: ( ولو كان على الاستفهام الحقيقي لم يكن مدحاً البتّة )<sup>(٢١٩)</sup> ما نصه: ( هي بمعنى القول المقطوع به، قال الرضي<sup>(٢٢٠)</sup>: وكأنّ اللام فيها في الأصل للعهد، أي: القطعة المعلومة التي لا تردّد<sup>(٢٢١)</sup> فيها. فالتقدير هنا: أجزم بهذا الأمر، وهو أنّه لو كان على حقيقة الاستفهام لم يكن مدحاً قطعة واحدة. والمعنى: أنّه ليس فيه<sup>(٢٢٢)</sup> تردّد بحيث أجزم به، ثمّ يبدو لي، ثمّ أجزم به مرة أخرى فيكون<sup>(٢٢٣)</sup> قطعتين أو أكثر، بل هو قطعة واحدة لا يُثنّى<sup>(٢٢٤)</sup> فيها النظر. فالبتّة بمعنى القطعة، ونصبها نصب المصادر ). انتهى.

وفي هذا إشارة ظاهرة الى أنّ الهمزة [ همزة ]<sup>(٢٢٥)</sup> وصل، ( ١٧ ) بل كلام الرضيّ كالصريح في ذلك، اللهمّ إلّا أنّ يكون ذلك بناءً على ما هو القياس فلا يُنافي ما قدّمناه من أنّ قطع<sup>(٢٢٦)</sup> همزتها مما خالف القياس. ثمّ رأيت التصريح بذلك في تصريح الشيخ خالد الأزهرى<sup>(٢٢٧)</sup> في بحث المعرفة حيث قال: ( البتّة: بقطع الهمزة سماعاً، قاله شارح اللباب<sup>(٢٢٨)</sup>، والقياس وصلها ). انتهى بحروفه فليتأمل.

(٢١٨) من ٢، م. وفي الأصل: من.

(٢١٩) مغني اللبيب ١١.

(٢٢٠) شرح الرضي ٣٢٥/١.

(٢٢١) من شرح الرضي وشرح الدماميني. وفي الأصل والمطبوع: تعدد.

(٢٢٢) شرح الدماميني: فيها.

(٢٢٣) م: ليكون.

(٢٢٤) من شرح الرضي وشرح الدماميني. وفي الأصل والمطبوع: لا شيء فيها للنظر.

(٢٢٥) من م.

(٢٢٦) ب: همزتها قطع.

(٢٢٧) شرح التصحيح على التوضيح ٩٤/١. وخالد بن عبدالله الأزهرى، ت ٩٠٥ هـ. ( الكواكب

السائرة ١/١٨٨، شذرات الذهب ٢٦/٨ ).

(٢٢٨) هو قطب الدين محمد بن مسعود الفالي، ت بعد ٧٣٣ هـ. وجاء في لباب الاعراب

٢٨. أنّ الأكثر فيه التعريف وقطع الهمزة بمعزل عن القياس، لكنه مسموع.

## ومنها قولهم: فضلاً

كقولك: ( فلان لا يملك درهماً فضلاً عن دينار ): ومعناه: أنه<sup>(٢٢٩)</sup> لا يملك درهماً ولا ديناراً، وأنّ عدم ملكه للدينار أولى من عدم ملكه الدرهم، وكأنّه قال: لا يملك درهماً فكيف يملك ديناراً، وانتصابه على وجهين محكيين عن<sup>(٢٣٠)</sup> الفارسي: أحدهما: أن يكون منصوباً<sup>(٢٣١)</sup> بفعل محذوف، وذلك الفعل نعت للنكرة. والثاني: أن يكون حالاً من معمول الفعل المذكور وهو ( درهماً )، وإنّما ساغ مجيء الحال منه مع كونه نكرة للمسوّغ وهو: وقوع النكرة في سياق النفي، والنفي يُخرج النكرة من حيّز الإبهام الى حيّز العموم، وضعف الوصف، فإنّه متى امتنع الوصف بالحال أو ضعف ساغ مجيئها من النكرة، فالأول كقوله تعالى: ﴿أو كالذي مرّ على قريةٍ وهي خاويةٌ على عروشها﴾<sup>(٢٣٢)</sup>، فإنّ الجملة المقرونة بالواو لا تكون صفةً خلافاً للزمخشري<sup>(٢٣٣)</sup>. والثاني كقولهم: ( مررتُ بماءٍ قعدةٍ رجلٍ ) فإنّ الوصف بالمصدر خارجٌ عن القياس.

وإنّما لم يُجز الفارسي في ( فضلاً ) كونه صفةً الدرهم لأنّه<sup>(٢٣٤)</sup> رآه منصوباً أبداً سواء كان ما قبله منصوباً أم مرفوعاً أم مخفوضاً. وزعم أبو حيان أنّ ذلك لأنّه لا يوصف بالمصدر إلّا إذا أريدت المبالغة لكثرة وقوع ذلك الحدث من صاحبه وليس بمرادٍ هنا. وأمّا القول بأنّه يوصف بالمصدر على تأويله المشتقّ أو على تقدير

(٢٢٩) من ١، م. وفي الأصل: أن.

(٢٣٠) من م. وفي الأصل: عند.

(٢٣١) م: مصدراً.

(٢٣٢) البقرة ٢٥٩.

(٢٣٣) ينظر: الكشف ٣٨٩/١.

(٢٣٤) من م. وفي الأصل: فإنّه.

المضاف فليس قول المحققين، فهذا منتهى القول في (٢٣٥) توجيه إعراب الفارسي.

وأما تنزيله على المعنى المراد فعسير، وقد خُرجَ على أنه من باب قوله (٢٣٦):

### على لاجِبٍ لا يُهْتَدَى بمناره

( ١٨ ) ولم يذكر أبو حيان سوى ذلك، وقال: قد يُسلطون النفي على المحكوم عليه بانتفاء صفته فيقولون: ( ما قام رجلٌ عاقلٌ ) [ أي: لا رجلٌ عاقلٌ ] (٢٣٧) فيقوم، فإنه لا يريد اثبات منارٍ للطريق وينفي (٢٣٨) الاهتداء عنه، وإنما يريد نفي المنار فتنتفي الهداية [ به، أي: لا منار لهذا الطريق فيُهْتَدَى به ] (٢٣٩).

وعلى هذا خُرج: ﴿ فما تنفعهم شفاعَةُ الشافعين ﴾ (٢٤٠)، أي: لا شافع لهم فتتنفعهم شفاعته. وعلى هذا يتخرج المثال المذكور، أي: لا يملك درهماً فيفضل عن دينارٍ له، وإذا انتفى ملكه للدرهم كان انتفاء ملكه للدينار (٢٤١) أولى.

وفيه (٢٤٢) أن ( فضلاً ) مقيدٌ للدرهم أو معمول للمقيّد على الإعرابين

---

(٢٣٥) من ٢، م، المسائل السفريّة. وفي الأصل: من.

(٢٣٦) صدر بيت لامرئ القيس، ديوانه ٦٦ وعجزه:

إذا ساقه العود النباطي جرجرا

(٢٣٧) من المسائل السفريّة، وهو ساقط بسبب انتقال النظر.

(٢٣٨) من م والمسائل السفريّة، وفي الأصل: نفي.

(٢٣٩) من المسائل السفريّة.

(٢٤٠) المدثر ٤٨.

(٢٤١) من ٢، م. وفي الأصل: الدينار.

(٢٤٢) أي في ( المسائل السفريّة ).

السابقين، فلو قُدِّرَ النفي مسلطاً على القيد اقتضى مفهومه خلاف المراد، وهو أنّه<sup>(٢٤٣)</sup> يملك الدرهم ولكنه لا يملك الدينار، ولما امتنع [ هذا ]<sup>(٢٤٤)</sup> تعيّن الحمل على الوجه المرجوح، وهو تسليط النفي على المقيّد، وهو الدرهم، فيتنفى الدينار، لأنّ الذي لا يملك الأقل لا يملك الأكثر، فإنّ المراد بالدرهم ما يساويه من النقود لا الدرهم العرفي.

والذي ظهر لي في توجيه هذا الكلام أن يُقال: إنّهُ في الأصل جملتان مستقلتان ولكنّ الجملة الثانية دخلها حذف كثير وتغيير حصل الإشكال بسببه. وتوجيه ذلك أن يكونَ هذا الكلام في اللفظ أو في التقدير جواباً لمستخبر قال: (أيملكُ فلانَ ديناراً؟)، أو رداً على مُخبر قال: (فلانٌ يملكُ ديناراً)، فقليل في الجواب: (فلانٌ لا يملكُ درهماً)، ثم استؤنفَ كلام آخر.

ولك<sup>(٢٤٥)</sup> في تقديره وجهان:

أحدهما: أن يُقدَّرَ: أخبرك<sup>(٢٤٦)</sup> بهذا زيادةً عن الإخبار عن دينار<sup>(٢٤٧)</sup> استفهمت عنه، وزيادةً عن دينار أخبرت بملكه له، ثمّ حذفت جملة (أخبرك بهذا) وبقي معمولها وهو (فضلاً) كما قالوا: (حينئذٍ الآن) بتقدير: كان ذلك حينئذ<sup>(٢٤٨)</sup> واسمع الآن، فحذفوا الجملتين وأبقوا من كلّ منهما معمولها ثم حُذِفَ مجرور (عن) وجارّ (الدينار)، وأدخلت (عن) الأولى على (الدينار) كما قالوا: (ما رأيتُ رجلاً أحسنَ في عينه الكحلُ من

(٢٤٣) من ج، م. وفي الأصل: أن.

(٢٤٤) من ج، م.

(٢٤٥) من ج، ب، م، المسائل السفرية. وفي الأصل: وذلك.

(٢٤٦) في المسائل السفرية: (أخبرتكَ)، في الموضعين.

(٢٤٧) من م والمسائل السفرية. وفي الأصل: عما استفهمت عنه.

(٢٤٨) رسمت حينئذ: (ح) في الموضعين وفضلنا اثبات الكلمة لا الرمز.

زيد<sup>(٢٤٩)</sup>، والأصل: منه في عين زيد، ثم حُذِفَ مجرور ( مِنْ ) وهو الضمير، وجارَّ العين وهو ( في )، ودخلت ( مِنْ ) على ( ١٩ ) العين.

والثاني: أن يُقَدَّرَ فضل<sup>(٢٥٠)</sup> انتفاء الدرهم عن فلان فضلاً<sup>(٢٥١)</sup> عن انتفاء الدينار عنه<sup>(٢٥٢)</sup>. ومعنى ذلك أن تكون<sup>(٢٥٣)</sup> حالة هذا المذكور في الفقر<sup>(٢٥٤)</sup> معروفة عند الناس. والفقير<sup>(٢٥٥)</sup> إنما ينفي عنه في العادة ملك<sup>(٢٥٦)</sup> الأشياء الحقيمة لا ملك الأموال الكثيرة، فوقع نفي ملك الدرهم عنه في الوجود عن وقوع نفي الدينار عنه، أي: أكثر منه. يُقال: فضل عنه وعليه بمعنى زاد.

و( فضلاً ) على التقدير الأول حال، وعلى الثاني مصدر، وهما الوجهان اللذان ذكرهما الفارسي، لكن توجيه الإعرابين مخالف لما ذكر، [ وتوجيه المعنى مخالف لما ذكروا، لأنه إنما يتضح تطابق اللفظ والمعنى على ما وجَّهت، لا على ما وجَّهوا ]<sup>(٢٥٧)</sup>.

ولعلَّ مَنْ لم يَقْوِ<sup>(٢٥٨)</sup> أنسه بتجوّزات<sup>(٢٥٩)</sup> العرب في كلامها يقدح فيما ذكرت بكثرة الحذف، وهو كما قيل<sup>(٢٦٠)</sup>:

---

(٢٤٩) ينظر في مسألة الكحل: الكتاب ٢٣٢/١، المقتضب ٢٤٨/٣، شرح المقدمة المنحسبة ٤٠٠، منثور الفوائد ٥٠، شرح عمدة الحافظ ٧٧٣، شرح الكافية ٤٦٦/٣، شفاء العليل ٦١٩، رسالة على مسألة الكحل من الكافية.

(٢٥٠) ∩ : فضلاً.

(٢٥١) ساقطة من المسائل السفرية.

(٢٥٢) من م والمسائل السفرية. وفي الأصل: منه.

(٢٥٣) من ب. وفي الأصل: يكون.

(٢٥٤) في المسائل السفرية: النفي.

(٢٥٥) من ∩ ، م. وفي الأصل: الفقر.

(٢٥٦) من ∩ ، م. وفي الأصل: تلك.

(٢٥٧) من المسائل السفرية ٢٠.

(٢٥٨) من م والمسائل السفرية. وفي الأصل: من فقد.

(٢٥٩) من ب والمسائل السفرية. وفي الأصل: بتجويزات.

(٢٦٠) للكثير بن زيد، شعره: ١١٩/١ وفيه: وإن لم... فلا رأي للمحمول...

إذا لم يكن إلاّ الأسنة مركبٌ فلا رأي للمحتاج إلاّ رُكوبها  
وقد بينتُ في التوجيه أنّ مثل هذا الحذف والتجوز<sup>(٢٦١)</sup> واقعٌ في  
كلامهم.

هذا خلاصة ما ذكره ابن هشام الأنصاري في رسالته<sup>(٢٦٢)</sup>.

وقد قرّر الاعراب والمعنى المراد السيد الشريف، قدّس سره، في حواشي  
الكشاف<sup>(٢٦٣)</sup> على غير ما مرّ فقال: ( هو مصدر يتوسط بين أدنى وأعلى  
للتنبية بنفي<sup>(٢٦٤)</sup> الأدنى واستبعاده عن الوقوع على نفي الأعلى واستحالته،  
أي: عدّه محالاً<sup>(٢٦٥)</sup> عرفاً، فيقع بعد نفي: إمّا صريحٌ كقولك: ( فلانٌ لا  
يُعطي الدرهمَ فضلاً عن [ أن يُعطي ] الدينار، تريد: أنّ اعطاءه الدرهمَ  
منفيٌّ ومستبعدٌ فكيف يُتصوّر منه اعطاء الدينار، وإمّا ضمنى كقوله<sup>(٢٦٦)</sup>:  
( وتناصر الهمم... الخ )، يريد أنّ همهم تقاصرت عن بلوغ أدنى عدد  
هذا العلم وصار منفيّاً مستبعداً عنهم فكيف ترقى الى ما ذكر.

وهو مصدر قولك: فضل عن المال كذا، إذا ذهب أكثره وبقي أقلّه.  
ولمّا اشتمل على معنى الذهاب والبقاء ومعنى الكثرة والقلة ظهر هناك توجيهان:  
— فمنهم من نظر الى معنى الذهاب والبقاء فقال: تقدير الكلام: فضل  
عدم اعطاء الدرهم من اعطاء الدينار، أي: ذهب اعطاء الدينار بالمرة<sup>(٢٦٧)</sup>

---

(٢٦١) من ب والمسائل السفرية.

(٢٦٢) المسائل السفرية ١١-٢٠.

(٢٦٣) حاشية الشريف ١٩/١ والزيادة منها.

(٢٦٤) م: ينفي.

(٢٦٥) من ب، وفي الأصل: حالاً.

(٢٦٦) أي الزمخشري في الكشاف ١٩/١.

(٢٦٧) في حاشية السيد الشريف: بالكلية.

وبقي عدم اعطاء الدرهم، فالباقي هو نفي الأدنى المذكور قبل (فضلاً)،  
والذهاب<sup>(٢٦٨)</sup> هو نفس الأعلى المذكور بعده.

وعلى هذا التوجيه يفوت شيخان من أصل (٢٠) الاستعمال:  
الأول: كون الباقي من جنس الذهاب، إذ ليس انتفاء الأدنى من جنس  
الأعلى.

الثاني: كون الباقي أقلّ [ من الذهاب، إذ لا معنى لكون انتفاء الأدنى  
أقلّ ]<sup>(٢٦٩)</sup> من جنس الأعلى.

فإن قلت: يردّ عليه<sup>(٢٧٠)</sup> أن المفهوم من (فضلاً) حينئذ أن ما بعده  
ذهابٌ مبتغى بتمامه، وأمّا أنه أدخل في الانتفاء وأقوى فيه مما نفي قبله  
كما هو المقصود فلا.

قلت: قد يفهم ذلك من كونه أعلى وأدنى، لأنّ الأعلى أولى بالانتفاء  
من الأدنى.

— ومنهم من نظر الى القلة والكثرة فقال: التقدير في المثال: فضل  
عدم اعطاء الدرهم عن عدم اعطاء الدينار، أي: العدم الأول قليل بالقياس  
الى العدم الثاني، فإنّ الأول عَدَمٌ ممكن مستبعد وقوعه، والثاني عَدَمٌ مستحيل،  
فهو أكثر قوّة وأرسخ من الأول.

وعلى هذا التوجيه يفوت من أصل الاستعمال معنى الذهاب والبقاء، ويلزم  
أن لا تكون كلمة عن صلة<sup>(٢٧١)</sup> له بحسب معناه المراد، بل بحسب أصله،  
ويحتاج الى تقدير النفي فيما بعد (فضلاً).

---

(٢٦٨) من م وحاشية السيد الشريف. وفي الأصل و ب: الذهاب.

(٢٦٩) من م وحاشية السيد الشريف. وهو ساقط من الأصول الثلاثة بسبب انتقال النظر.

(٢٧٠) (يرد عليه) ليس في حاشية السيد الشريف.

(٢٧١) من م، ب، م. وفي الأصل: كلمة.



وههنا توجيه ثالث مبني على اعتبار ورود النفي [ على الأدنى بعد توسط (فضلاً) ] بينه وبين الأعلى، كأنه قيل: يُعطي الدرهم فضلاً عن الدينار، على معنى: ذهب إعطاء الدينار وبقي من جنسه بقية هي إعطاء الدرهم ثم أورد النفي [ (٢٧٢) ] على البقية، وإذا انتفت (٢٧٣) بقية الشيء كان ما عداها أقدم منها في الانتفاء. ويرجع حاصل المعنى الى أن إعطاء الدينار انتفى أولاً ثم تبعه في الانتفاء إعطاء الدرهم (٢٧٤). انتهى ملخصاً (٢٧٥).

ثم ذكر بعد ما مرَّ ما نصّه، قال (٢٧٦)، رحمه الله تعالى: (لزم حذف ناصب (فضلاً) لجريه مجرى تنمة الأول، بمنزلة (لا سيما) ولا محل لذلك المحذوف من الإعراب البتة، وردّ به على مَنْ زعم أنه حال (٢٧٧). ولا يلتبس عليك أن فاعل ذلك [ الفعل ] المحذوف هو الأدنى على الوجه الأخير، ونفيه على الوجهين الأولين). انتهى.

وعدم صحة كونه حالاً على المعنى الذي قرره ظاهر، وكذا عدم كون الجملة صفة، بخلاف ذلك كله على المعنى الذي قرره ابن هشام كما لا يخفى على ذوي الأفهام.

\* \* \*

**ومنها قولهم: وهذا بخلاف كذا**

والظاهر أن الخبر (خلاف) والباء زائدة فيه (٢١) كقوله تعالى:

(٢٧٢) من أ، م، حاشية السيد الشريف. وهي ساقطة بسبب انتقال النظر.

(٢٧٣) من حاشية السيد الشريف. وفي الأصل و أ وب: انتفى.

(٢٧٤) حاشية السيد الشريف ١٩/١-٢٠.

(٢٧٥) من أ، ب، م. وفي الأصل: تلخيصاً.

(٢٧٦) حاشية السيد الشريف ٢٠/١ والزيادة منه.

(٢٧٧) عبارة الحاشية: (ولا محل لذلك المحذوف من الإعراب وإن زعم بعضهم أنه حال).

﴿ جزاء سيئة بمثلها ﴾<sup>(٢٧٨)</sup>، أو ( الخلف ) اسم مصدر خالف، أي: وهذا ملتبس بمخالفة كذا.

وقد يقولون: ( بخلاف ما لو كان كذا )، وقد ذكر في المغني<sup>(٢٧٩)</sup> في بحث ( لو ) أنها تكون حرفاً مصدرياً، وأكثر<sup>(٢٨٠)</sup> وقوعها بعد ( ودّ ) أو ( يودّ )، نحو: « يودُّ أحدُهم لو يُعَمَّرُ »<sup>(٢٨١)</sup>، وقد تقع بدونهما، ومنه قول قُتَيْبَةَ<sup>(٢٨٢)</sup>:

ما كان ضرّاً لو منّنت ورُبّما منّ الفتى وهو المغيظُ المُحقّقُ  
قال الدّماميني<sup>(٢٨٣)</sup> في شرحه: ( قلتُ: وعلى كون ( لو ) مصدرية يتخرّج ما يقع في تصانيف العلماء كثيراً من قولهم: ( بخلاف ما لو كان كذا )، كقول ابن الحاجب في كتابه الفقهي<sup>(٢٨٤)</sup>: [ بخلاف ما لو وقع ميتاً، وقول صاحب التلخيص<sup>(٢٨٥)</sup>: ] ( بخلاف ما لو أُخّر )، فيكون التقدير: بخلاف وقوعه ميتاً<sup>(٢٨٦)</sup> وبخلاف تأخيرهِ. و ( ما ) زائدة بين المضاف والمضاف إليه، نحو: ( جئتكَ غير ما مرّة ). هذا أقرب ما يخرج مثل هذا التركيب عليه، والله أعلم. انتهى<sup>(٢٨٧)</sup>.

\* \* \*

(٢٧٨) يونس ٢٧. وفي الأصل والمطبوع: وجزاء.

(٢٧٩) مغني اللبيب ٢٩٣.

(٢٨٠) من ب والمغني. وفي الأصل: والأكثر.

(٢٨١) البقرة ٢.

(٢٨٢) الحماسة لأبي تمام ٤٧٨/١، شرح أبيات مغني اللبيب ٥٤/٥.

(٢٨٣) تحفة الغريب ق ٩٢، والزيادة منها.

(٢٨٤) منتهى السؤل والأمل، وهو في أصول الفقه. وله كتاب ( جامع الامهات )، وهو في الفقه المالكي.

(٢٨٥) التلخيص في علوم البلاغة ٨٤.

(٢٨٦) ب: مؤخراً.

(٢٨٧) من قوله ( وقد يقولون... انتهى ) ساقط من م. والشرح برمته ساقط من أ.

ومنها قولهم: هو ك (لاشيء)، ووجوده ك (لاوجود)

صارت (لا) مع [ما] <sup>(٢٨٨)</sup> بعدها كلمة واحدة، وأجري الإعراب على آخرها، وعرفت باللام في مثل: (اللاحجر).

وقيل: هو بمعنى (غير)، إلا أن إعرابها أظهر فيما بعدها، لكونها على صورة الحرف، كما في (إلا) بمعنى (غير). انتهى <sup>(٢٨٩)</sup>.

\* \* \*

ومنها قولهم: وليس هذا كما زعمه فلان صواباً، ونظائره

ومثله قول المطول: وليس كما توهم كثير من الناس مبنياً. قال محشيه الفاضل السيالكوتي <sup>(٢٩٠)</sup>: الجار والمجرور في موضع <sup>(٢٩١)</sup> المصدر <sup>(٢٩٢)</sup>. أي: ليس مبنياً بناءً مثل ما توهمه كثير من الناس، أو في موقع الحال من ضمير <sup>(٢٩٣)</sup> (مبنياً)، أي: ليس مبنياً حال كونه مماثلاً لما توهمه كثير، على ما قاله صاحب المغني <sup>(٢٩٤)</sup> في قوله تعالى: ﴿كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ﴾ <sup>(٢٩٥)</sup>. والقول بأنه خبر ليس، و(مبنياً) بدل منه، أو خبر بعد خبر، تكلف.

\* \* \*

---

(٢٨٨) من ب.

(٢٨٩) التركيب والشرح ساقط من م، م.

(٢٩٠) عبد الحكيم بن محمد الهندي، ت ١٠٦٧ هـ. (خلاصة الأثر ٣١٨/٢، الأعلام ٥٥/٤).

(٢٩١) ب: موقع.

(٢٩٢) (الجار والمجرور... المصدر) ساقط من م.

(٢٩٣) ب: من الضمير في.

(٢٩٤) مغني اللبيب ١٩٤.

(٢٩٥) الأنبياء ١٠٤.

## ومنها قولهم: قالوا عن آخرهم

ومثله قول الكشاف<sup>(٢٩٦)</sup>: (وقد عجزوا عن آخرهم).

قال (٢٢) السيد الشريف<sup>(٢٩٧)</sup>، قدس سره: (عن آخرهم) صفة مصدر محذوف، أي: عجزاً صادراً عن آخرهم، وهو عبارة عن الشمول [والاستيعاب]، فإنّ العجز إذا صدر عن الآخر فقد صدر أولاً عن الأول. وقيل: [معناه]: عجزاً متجاوزاً عن آخرهم فيدلّ على شموله إيّاهم وتجاوزه عنهم، فهو أبلغ من أن يُقال: (عجزوا كلّهم). ورُدّ بأنّ التجاوز، بمعنى التعدي [والمجاوزة، يتعدى] بنفسه، والذي يتعدى بـ (عن) معناه العفو. وقيل: عجزاً صادراً عن آخرهم الى أولهم. ورُدّ بأنّ مقابل (الى) هو (من) لا (عن). انتهى.

\* \* \*

## ومنها قولهم: وناهيك بكذا

كقول الكشاف<sup>(٢٩٨)</sup>: (وناهيك بتسوية سيبويه دلالة قاطعة).

قال السيد الشريف<sup>(٢٩٩)</sup>، أي: حسبك وكافيك بتسويته، وهو اسم فاعل من النهي، كأنّه ينهاك عن تطلّب دليل سواه، يُقال: (زيدٌ ناهيكٌ من رجلٍ)، أي: [هو] ينهاك عن غيره بجده وغنائه. و(دلالة قاطعة) نصب على التمييز من ناهيك. انتهى.

---

(٢٩٦) الكشاف ٩٦/١.

(٢٩٧) حاشية السيد الشريف ٩٦/١ والزيادة منها.

(٢٩٨) الكشاف ٩٨/١.

(٢٩٩) حاشية السيد الشريف ٩٨/١ والزيادة منه.

وعليه فالباء مزيدة في الخبر<sup>(٣٠٠)</sup>. قال الشنواني<sup>(٣٠١)</sup> في حواشي الأزهريّة: إنّ بعض النحاة أعرب ( ناهيك ) خبراً وزيداً مبتدأً، وزيدت فيه الباء، وهو ظاهر لأنّ المعنى أنّ: زيد ناهيك أنّ تطلب غيره لما فيه من الكفاية. ويحتمل عكسه، وهو أنّ يكون ( ناهيك ) مبتدأً، و( زيد ) خبره، والباء زائدة. ويحتمل أنّ الباء متعلق بمحذوف، وهي مع مدخولها خبر ( ناهيك )، بمعنى: كافيك حاصل بزيد. ومثل: ( ناهيك بزيد ) ( ناهيك بي ) و( ناهيك به ). انتهى.

\* \* \*

### ومنها قولهم: يجوز كذا خلافاً لفلان

ووجهه<sup>(٣٠٢)</sup> الجمل بن هشام في بعض مصنفاته<sup>(٣٠٣)</sup> فقال: قد يُقال: يجوز فيه وجهان:

أحدهما: أنّ يكون مصدرًا كما أنّ قولك: ( يجوز كذا اتفاقاً أو اجماعاً )، بتقدير: اتفقوا على ذلك اتفاقاً، وأجمعوا عليه اجماعاً. ويشكل على هذا أنّ فعله المقدّر إمّا ( اختلفوا ) أو ( خالفوا ) ( ٢٣ ) أو ( خالفت ). فإنّ كان ( اختلفوا ) أشكل عليه أمران:

أحدهما: أنّ مصدر ( اختلف ) إنّما هو الاختلاف لا الخلاف. والثاني: أنّ ذلك يأبى أن يقول بعده: لفلان. وإنّ كاف ( خالفوا ) أو ( خالفت ) أشكل عليه أنّ ( خالف ) لا يتعدى

(٣٠٠) م: الفاعل. وما بعده الى نهاية الكلام عن هذا التركيب ساقط منها.

(٣٠١) أبو بكر بن اسماعيل التونسي، ت ١٠١٩ هـ. ( خلاصة الأثر ٧٩/١، الأعلام ٣٦/٢ ).

(٣٠٢) من م. وفي الأصل: ووجه.

(٣٠٣) وهي المسائل السفريّة.

باللام بل بنفسه. وقد يُختار هذا القسم ويُجاب عن هذا الاعتراض بأن يُقال: قُدِّر اللام مثلها في (سقياً له) <sup>(٣٠٤)</sup> أي متعلقة بمحذوف تقديره: أعني له، أو: ارادتي له، ألا ترى أنه لا يتعلّق بـ (سقياً) لأنّ (سقى) يتعدى بنفسه.

والوجه الثاني: أن يكون حالاً، والتقدير: أقول ذلك خلافاً لفلان، أي <sup>(٣٠٥)</sup>: مخالفاً له. وحذف القول كثير جداً حتى قال أبو علي: هو من باب (حدث عن البحر ولا خرج) <sup>(٣٠٦)</sup>.

ودلّ على هذا العامل أن كلّ حكم ذكره المصنّفون فهم قائلون به، فكأن <sup>(٣٠٧)</sup> القول مقدّر قبل كلّ مسألة. وهذه العلة قريبة من العلة التي ذكروها لاختصاصهم الظروف بالتوسع فيها، وذلك أنهم قالوا: إنّ الظروف منزلة من الأشياء منزلة أنفسها لوقوعها فيها وأنّها لا تنفك عنها، [والله تعالى أعلم] <sup>(٣٠٨)</sup>.

\* \* \*

### ومنها قولهم في التاريخ: كان كذا عام كذا

قال العلامة الدماميني في أول شرحه الكبير على المغني <sup>(٣٠٩)</sup> عند قوله: (وقد كنت في عام تسعة وأربعين وسبع مئة) <sup>(٣١٠)</sup> ما نصّه: (كثيراً ما

(٣٠٤) ينظر: شرح المفصل ١١٤/١، حاشية الصبان ١١٧/٢.

(٣٠٥) من المسائل السفرية. وفي الأصل: أو.

(٣٠٦) في المسائل السفرية: هو من حديث البحر قلّ ولا خرج.

(٣٠٧) في م والمسائل السفرية: وكأنّ.

(٣٠٨) المسائل السفرية ٢٨. والزيادة منها م. وهنا ينتهي السقط الكبير في ٢ والذي

بدأ بعد (ومنها قولهم: وهذا بخلاف كذا).

(٣٠٩) شرح الدماميني ٦/١.

(٣١٠) مغني اللبيب ١.

يقع هذا التركيب، وهو مشكل، وذلك أن المراد من قولك: ( وقع كذا في عام أربعين )<sup>(٣١١)</sup> هو الواقع بعد تسعة وثلاثين، وتقرير<sup>(٣١٢)</sup> الإضافة فيه باعتبار هذا المعنى غير ظاهر<sup>(٣١٣)</sup> إذ ليست فيه [ الإضافة ]<sup>(٣١٤)</sup> بمعنى اللام ضرورة أن المضاف اليه ليس جنساً للمضاف، ولا ظرفاً له، فيكون معنى نسبة العام الى الأربعين كونه جزءاً منها، كما في ( يد زيد )، وهذا لا يؤدي المعنى المقصود، إذ يصدق بعام ما منها سواء كان الأخير أو غيره، وهو خلاف الفرض. ويمكن أن يقال: قرينة الحال معينة لأن المراد الأخير، وذلك لأن فائدة التاريخ ضبط الحادثة المؤرخة<sup>(٣١٥)</sup> بتعيين زمانها، ولو كان المراد ما يعطيه ظاهر ( ٢٤ ) اللفظ من كون العام المؤرخ واحداً من أربعين بحيث يصدق على أي عام فرض لم يكن لتخصيص الأربعين مثلاً معنى يحصل به كمال التمييز للمقصود، ولكن قرينة إرادة الضبط بتعيين الوقت تقتضي أن يكون هذا العام هو مكمل عدة<sup>(٣١٦)</sup> الأربعين، أو يقال: حذِف مضاف لهذه القرينة، والتقدير: في عام آخر أربعين، والإضافة بيانية، أي: في عام هو آخر أربعين فتأمل. انتهى.

أقول: يظهر لي أنه لا حاجة الى تقدير المضاف بعد جعل الإضافة بيانية، فإن الأربعين كما تُطلق<sup>(٣١٧)</sup> على مجموعها تُطلق على الآخر منها، وهكذا غيرها من الأعداد بدليل أنك تقول: هذا واحد، هذا اثنان، [ هذا

(٣١١) بعدها في شرح الدماميني: مثلاً الإخبار بوقوع ذلك في العام الأخير من الأربعين و....

(٣١٢) من م وشرح الدماميني. وفي الأصل: تقدير.

(٣١٣) في الأصل و: ظ. وهو اختصار لكلمة ظاهر.

(٣١٤) من شرح الدماميني. وفي الأصل: إذ ليست فيه إلا بمعنى اللام.

(٣١٥) من شرح الدماميني. وفي الأصل: المؤرخ.

(٣١٦) م: مدة.

(٣١٧) م: يطلق.

ثلاثة [٣١٨]... ٢. ٤ [٣١٩]، فتطلق الاثنين على الثاني، والثلاثة [٣٢٠] على الثالث  
[ كما تُطلق [٣٢١] على مجموع الاثنين ومجموع الثلاثة فتأمل. والله  
[ تعالى [٣٢٢] أعلم [ بالصواب ] [٣٢٣].

تمت بالخير على يد أفقر العباد الى الله الكريم  
محمد بن عبدالله الابراهيم الحديشي وذلك في اليوم  
الثاني من شهر ربيع الأول سنة ١٢٧٦

---

(٣١٨) من م.

(٣١٩) ب، م: الخ.

(٣٢٠) ٢: والثالث.

(٣٢١) من م.

(٣٢٢) من ب.

(٣٢٣) من ٢.



## فهرس المصادر والمراجع<sup>(٥)</sup>

— المصحف الشريف.

(أ)

- أخبار النحويين البصريين: السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبدالله، ت ٣٦٨ هـ، تح د. محمد ابراهيم البناء، القاهرة ١٩٨٥.
- الأشباه والنظائر في النحو: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، ت ٩١١ هـ، تح د. عبد العال سالم مكرم، بيروت ١٩٨٥.
- الأعلام: الزركلي، خير الدين، ط ٣، بيروت ١٩٦٩.
- أعيان القرن الثالث عشر: خليل مردم بك، بيروت ١٩٧١.
- الأمالي النحوية: ابن الحاجب، عثمان بن عمر، ت ٦٤٦ هـ، تح هادي حسن حمودي، بيروت ١٩٨٥.
- الأمثال: أبو عبيد، القاسم بن سلام، ت ٢٢٤ هـ، تح د. عبد المجيد قطامش، دمشق ١٩٨٠.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة: القفطي، جمال الدين علي بن يوسف،

---

(٥) المعلومات التامة عن اسم المؤلف وسنة وفاته تذكر عند ورود اسمه أول مرة فقط.

ت ٦٤٦ هـ، تح محمد أبي الفضل ابراهيم، مط دار الكتب بمصر  
١٩٥٥—١٩٧٣.

— الأنساب: السمعاني، عبد الكريم بن محمد، ت ٥٦٢ هـ، تح الشيخ  
المعلمي اليماني، حيدر آباد الدكن، الهند ١٩٦٢.

— الانصاف في مسائل الخلاف: أبو البركات الأنباري، كمال الدين عبد  
الرحمن بن محمد، ت ٥٧٧ هـ، تح محمد محيي الدين عبد الحميد،  
مط السعادة بمصر ١٩٦١.

— الايضاح في شرح المقامات الحريية: المطرزي، ناصر بن عبد السيد،  
ت ٦١٠ هـ، مخطوطة مكتبة الدراسات العليا بكلية الآداب.

— ايضاح المكنون: البغدادي، اسماعيل باشا، ت ١٣٣٩ هـ، استامبول  
١٩٤٥.

#### ( ب )

— البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع: الشوكاني، محمد بن  
علي، ت ١٢٥٠ هـ، القاهرة ١٣٤٨ هـ.

— بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: السيوطي، تح أبي الفضل  
ابراهيم، الحلبي بمصر ١٩٦٥.

— البلغة في تاريخ أئمة اللغة: الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب،  
ت ٨١٧ هـ، تح محمد المصري، دمشق ١٩٧٢.

#### ( ت )

— تاج العروس: الزبيدي، محمد مرتضى، ت ١٢٠٥ هـ، مط الخيرية  
بمصر ١٣٠٦ هـ.

- تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، ت ٤٦٣ هـ، مط السعادة بمصر ١٩٣١.
- تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم: ابن مسعر التنوخي، المفضل بن محمد، ت ٤٤٢ هـ، تح د. عبد الفتاح الحلوة، الرياض ١٩٨١.
- التبيان في اعراب القرآن: العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، ت ٦١٦ هـ، تح البجاوي، الباوي الحلبي بمصر ١٩٧٦.
- تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب (القسم الثاني): الدماميني، بدر الدين محمد بن أبي بكر، ت ٨٢٧ هـ، مصورة المجمع العلمي العراقي عن نسخة الموصل (٩ لغة).
- تذكرة الحفاظ: الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد، ت ٧٤٨ هـ، حيدر آباد الدكن، الهند ١٩٦٨—١٩٧٠.
- التلخيص في علوم البلاغة: القزويني، جلال الدين محمد بن عبد الرحمن الخطيب، ت ٧٣٩ هـ، تح عبد الرحمن البرقوقي، مصر ١٩٣٢.
- تهذيب اللغة: الأزهرى، محمد بن أحمد، ت ٣٧٠ هـ، القاهرة ١٩٦٤—١٩٦٧.
- التوضيح في حل غوامض التنقيح: صدر الشريعة عبيد الله بن مسعود، ت ٧٤٧ هـ، كلكتة ١٢٤٥ هـ.

### (ج)

- جمهرة الأمثال: أبو هلال العسكري، الحسن بن عبد الله، ت بعد ٣٩٥ هـ، تح أبي الفضل وقطامش، مصر ١٩٦٤.
- الجنى الداني في حروف المعاني: المرادي، حسن بن قاسم، ت ٧٤٩ هـ، تح طه محسن، جامعة الموصل ١٩٧٦.

( ح )

- حاشية السيد الشريف على الكشف: علي بن محمد الجرجاني، ت ٨١٦ هـ، طبعت مع تفسير الكشف للزمخشري، مط البابي الحلبي بمصر ١٩٥٤.
- حاشية الصبان على الأشموني: الصبان، محمد بن علي، ت ١٢٠٦ هـ، البابي الحلبي بمصر.
- حاشية الفناري ( الفري ) على المطول: الفناري، حسن جلبي بن محمد، ت ٨٨٦ هـ، مخطوطة المتحف العراقي ( ٣٠٠١٣ ).
- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة: السيوطي، تح أبي الفضل، البابي الحلبي بمصر ١٩٦٧—١٩٦٨.
- حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر: البيطار، عبد الرزاق، ت ١٣٣٥ هـ، تح محمد بهجة البيطار، دمشق ١٩٦٣.

( خ )

- خزانة الأدب: البغدادي، عبد القادر بن عمر، ت ١٠٩٣ هـ، تح عبد السلام محمد هارون، القاهرة ١٩٧٩—١٩٨٦.
- خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر: المحيي، محمد أمين، ابن فضل الله، ت ١١١١ هـ، مصر ١٢٨٤ هـ.

( د )

- الدرر الكامنة: ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، ت ٨٥٢ هـ، تح محمد سيد جاد الحق، مصر ١٩٦٦.
- الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون: السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، ت ٧٥٦ هـ، تح أحمد محمد الخراط، دمشق ١٩٨٦....

- الدياج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب: ابن فرحون، ابراهيم ابن علي، ت ٨٥٢ هـ، تح د. محمد الأحمدى أبو النور، القاهرة.
- ديوان امرئ القيس: تح أبي الفضل، القاهرة ١٩٦٩.
- ديوان جرير: تح نعمان أمين طه، دار المعارف بمصر.
- ديوان ابن الدمينه: تح أحمد راتب النفاخ، القاهرة ١٩٥٩.
- ديوان الهذليين: مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٦٥.

#### ( ر )

- رسالة على مسألة الكحل من الكافية: النكساري، شمس الدين محمد بن ابراهيم، ت ٩٠١ هـ، تح د. عبد الفتاح الحموز، فصلة من مجلة مؤتة للبحوث والدراسات ٢م ٢ع، الأردن ١٩٨٧.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني: المالقي، أحمد بن عبد النور، ت ٧٠٢ هـ، تح أحمد محمد الخراط، دمشق ١٩٧٥.

#### ( ز )

- الزاهر في معاني كلمات الناس: ابن الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم، ت ٣٢٧ هـ، تح د. حاتم صالح الضامن، بيروت ١٩٧٩.

#### ( ش )

- شذرات الذهب: ابن العماد الحنبلي، عبد الحي، ت ١٠٨٩ هـ، مكتبة القدسي بمصر ١٣٥٠ هـ.
- شرح أبيات مغني اللبيب: عبد القادر البغدادي، تح عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق، دمشق ١٩٧٣—١٩٨١.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: الأشموني، علي بن محمد، ت ٩٢٩ هـ، البابي الحلبي بمصر.

- شرح الدماميني على مغني اللبيب ( القسم الأول ): الدماميني، نُشر بحاشية الجزء الأول من ( المنصف من الكلام على مغني ابن هشام ) للشمني. وهو نفسه الموسوم بـ ( تحفة الغريب ) الذي سلف ذكره.
- شرح الرضي على الكافية: الرضي الاستربادي، محمد بن الحسن، ت ٦٨٦ هـ، تحد يوسف حسن عمر، منشورات جامعة بنغازي.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: بهاء الدين بن عقيل، ت ٧٦٩ هـ، تحد محمد محيي الدين عبد الحميد، مط السعادة بمصر ١٩٦٤.
- شرح عمدة الحفاظ وعدة اللافظ: ابن مالك، جمال الدين محمد، ت ٦٧٢ هـ، تحد عدنان الدوري، بغداد ١٩٧٧.
- شرح قطر الندى ( مجيب النداء ): الفاكهي، عبدالله بن أحمد، ت ٩٧٢ هـ، مط البابي الحلبي بمصر ١٩٣٤ ( طُبع بهامش: حاشية على شرح الفاكهي لقطر الندى: للحمصي العليمي المتوفي سنة ١٠٦١ هـ ).
- شرح الكرمانى على صحيح البخاري: الكرمانى، محمد بن يوسف، ت ٧٨٦ هـ، المطبعة البهية المصرية ١٩٣٧.
- شرح المفصل: ابن يعيش، يعيش بن علي، ت ٦٤٣ هـ، الطباعة المنيرية بمصر.
- شرح المقدمة المحسبة: ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد، ت ٤٦٩ هـ، تحد خالد عبد الكريم، الكويت ١٩٧٦—١٩٧٧.
- شعر الكميت بن زيد: د. داود سلوم، النجف ١٩٦٩.
- شفاء العليل في ايضاح التسهيل: السلسيلي، محمد بن عيسى، ت ٧٧٠ هـ، تحد د. الشريف عبدالله علي الحسيني البركاتي، مكة المكرمة ١٩٨٦.

— الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية: طاش كبري زادة، ت ٩٦٨ هـ، بيروت ١٩٧٥.

( ص )

— الصحاح: الجوهري، اسماعيل بن حماد، ت ٣٩٣ هـ، تح أحمد عبد الغفور عطار، القاهرة ١٩٥٦.

( ض )

— الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: السخاوي، محمد بن عبد الرحمن، ت ٩٠٢ هـ، مصر ١٣٥٣ هـ — ١٣٥٥ هـ.

( ط )

— الطالع السعيد الجامع لأسماء الفضلاء والرواة بأعلى الصعيد: الأدفوي، جعفر بن تغلب، ت ٧٤٨ هـ، تح سعد محمد حسن، القاهرة ١٩٦٦.  
— طبقات الحفاظ: السيوطي، تح علي محمد عمر، القاهرة ١٩٧٣.  
— طبقات الشافعية: السبكي، تاج الدين عبد الوهاب، ت ٧٧١ هـ، تح الطناحي والحلو، مصر.

— طبقات المفسرين: الداودي، محمد بن علي، ت ٩٤٥ هـ، تح علي محمد عمر، القاهرة ١٩٧٢.

— طبقات النحويين واللغويين: الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن، ت ٣٧٩ هـ، تح أبي الفضل، دار المعارف بمصر ١٩٧٣.

( ع )

— عمدة القاري في شرح صحيح البخاري: العيني، بدر الدين محمود ابن أحمد، ت ٨٥٥ هـ، المطبعة المنيرية بمصر.

( غ )

- غاية النهاية في طبقات القراء: ابن الجزري، محمد بن محمد، ت ٨٣٣ هـ، تحد برجستراسر وبرتزل، القاهرة ١٩٣٢—١٩٣٥.

( ف )

- الفاخر: المفضل بن سلمة، ت ٢٩١ هـ، تحد الطحاوي، مصر ١٩٦٠.  
— فتح الباري في شرح صحيح البخاري: ابن حجر العسقلاني، القاهرة.  
— فوات الوفيات: ابن شاکر الکتبی، محمد، ت ٧٦٤ هـ، تحد د. احسان عباس، بيروت ١٩٧٣—١٩٧٤.

( ق )

- القاموس المحيط: الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، ت ٨١٧ هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٨٧.  
— قلائد العقيان: الفتح بن خاقان، ت ٥٢٩ هـ، مصورة عن طبعة باريس، وضع فهرسها محمد العنابي، تونس ١٩٦٦.

( ك )

- الكتاب: سيويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، ت ١٨٠ هـ، بولاق ١٣١٦ هـ — ١٣١٧ هـ.  
— الكشف: الزمخشري، محمد بن عمر، ت ٥٣٨ هـ، مط الحلبي بمصر ١٩٥٦.  
— كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: حاجي خليفة، ت ١٠٦٧ هـ، استانبول ١٩٤١.  
— الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة: نجم الدين الغزي، محمد بن محمد، ت ١٠٦١ هـ، تحد د. جبرائيل سليمان جبور، بيروت ١٩٨٧.



(ل)

- باب الإعراب: الإسفراييني، تاج الدين محمد بن محمد، ت ٦٨٤ هـ،  
تح بهاء الدين عبد الوهاب عبد الرحمن، الرياض ١٩٨٤.
- لسان العرب: ابن منظور، محمد بن مكرم، ت ٧١١ هـ، بيروت ١٩٦٨.

(م)

- مجموعة رسائل ابن عابدين: ابن عابدين، محمد أمين، ت ١٢٥٢ هـ،  
استانبول ١٣٢٥ هـ.
- مرآة الجنان: اليافعي، عبدالله بن أسعد، ت ٧٦٨ هـ، بيروت ١٩٧٠.
- المزهري: السيوطي، تح جاد المولى وآخرين، البابي الحلبي بمصر ١٩٥٨.
- المسائل السفرية: ابن هشام الأنصاري، عبدالله بن يوسف، ت ٧٦١ هـ،  
تح د. حاتم صالح الضامن، بيروت ١٩٨٣.
- مشكل اعراب القرآن: مكّي بن أبي طالب القيسي، ت ٤٣٧ هـ،  
تح د. حاتم صالح الضامن، بيروت ١٩٨٤.
- المطول على التلخيص: التفتازاني، مسعود بن عمر، ت ٧٩١ هـ،  
استانبول ١٣٣٠ هـ.
- معاني الحروف: الرماني، علي بن عيسى، ت ٣٨٤ هـ، تح د. عبد  
الفتاح اسماعيل شلبي، القاهرة ١٩٧٣.
- معاني القرآن: الأخفش: أبو الحسن سعيد بن مسعدة، ت ٢١٥ هـ،  
تح د. فائز فارس، الكويت ١٩٧٩.
- معاني القرآن: الفراء، يحيى بن زياد، ت ٢٠٧ هـ، ج ١ تح نجاتي  
والنجار، ج ٢ تح النجار، ج ٣ تح شلبي، القاهرة ١٩٥٥—١٩٧٢.
- معاني القرآن واعرابه: الزجاج، أبو اسحاق ابراهيم بن السري، ت  
٣١١ هـ، تح د. عبد الجليل عبده شلبي، القاهرة ١٩٧٣—١٩٧٤.

- معجم الأدباء: ياقوت الحموي، ت ٦٢٦ هـ، مط دار المأمون بمصر ١٩٣٦.
- معجم المؤلفين: عمر رضا كحالة، مط الترقى بدمشق ١٩٦١.
- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم: محمد فؤاد عبد الباقي، دار مطابع الشعب بمصر.
- مغني اللبيب: ابن هشام الأنصاري، تح د. مازن المبارك ومحمد علي حمدالله، لبنان ١٩٦٤.
- مفتاح السعادة ومصباح السيادة: طاش كبري زادة، تح كامل كامل بكري وعبد الوهاب أبو النور، مصر.
- المقتضب: المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، ت ٢٨٥ هـ، تح محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة.
- منشور الفوائد: أبو البركات الأنباري، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد، ت ٥٧٧ هـ، تح د. حاتم صالح الضامن، بيروت ١٩٨٣.

### ( ن )

- النجوم الزاهرة: ابن تغري بردي، جمال الدين يوسف، ت ٨٧٤ هـ، مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء: الأنباري، تح أبي الفضل، مصر.
- نظم العقيان في أعيان الأعيان: السيوطي، تح د. فلييب حتي، نيويورك ١٩٢٧.
- النور السافر في أخبار القرن العاشر: عبد القادر بن شيخ العيدروسي، ت ١٠٣٨ هـ، نشره محمد رشيد الصفار، بغداد ١٩٣٤.
- نور القبس من المقتبس: اليعموري، يوسف بن أحمد، ت ٦٧٣ هـ، تح زلهام، مط الكاثوليكية، بيروت ١٩٦٤.

( هـ )

- هدية العارفين: اسماعيل باشا البغدادي، ت ١٣٣٩ هـ، استانبول ١٩٦٤.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: السيوطي، تح د. عبد العال سالم مكرم، الكويت ١٩٧٥—١٩٨٠.

( و )

- وفيات الأعيان: ابن خلكان، شمس الدين أحمد بن محمد، ت ٦٨١ هـ، تح د. احسان عباس، دار الثقافة، بيروت.



# الفهارس العامة



(١)  
فهرس الآيات القرآنية

رقم الآية	الآية المستشهد بها	الصفحة
	(البقرة)	
٦	سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم	٣٩
٢٦	مثلاً ما بعوضة	٥٠
٤٥	وإنها لكبيرة إلا على الخاشعين	٣٢
٢٥٩	أو كالذي مرّ على قرية وهي خاوية على عروشها	٥٥
	(آل عمران)	
٦٤	إلى كلمة سواء بيننا وبينكم	٣٩
	(التوبة)	
٣٢	يأبى الله إلا أن يتم نوره	٣٢
	(يونس)	
٢٧	جزاء سيئة بمثلها	٦٢
	(يوسف)	
٨٥	تفتؤ تذكر	٤٦
	(مريم)	
٧٥	فليمدد له الرحمن مداً	٢٥

رقم الآية	الآية المستشهد بها	الصفحة
	(الأنبياء)	
١٠٤	كما بدأنا أول خلق نعيده .....	٦٣
	(المؤمنون)	
٢٧	فأوحينا إليه أن أصنع الفلك .....	٢٥
	(القصص)	
٢٨	أبما الأجلين قضيت .....	٤٥
	(العنكبوت)	
١٢	ولنحمل خطاياكم .....	٢٥
	(ص)	
٦	وانطلق الملائم منهم أن امشوا واصبروا على آهتكم .....	٢٤
	(المدثر)	
٤٨	فما تنفعهم شفاعة الشافعين .....	٥٦



## فهرس القوافي

الصفحة	الشاعر	القافية	أول البيت
٥٩	الكميت بن زيد	ركوبها	إذا لم
		البعدر	بكل
٤٣	ابن الدمينة	ود	على أن
		الأرض	فوالله
٤٣	أبو خراش الهذلي	يمضي	على أنها
٢٩	ابن مالك	قريض	والأكثر
٦٢	قُتيلة	المحنق	ما كان
٣٦	جرير	حرام	تمرون
		البيان	يا أيها
٥١		يوصلان	ما اسمان

## أنصاف الأبيات

٥٦	امرؤ القيس	على لا حب لا يهتدى بمناره
٤٦	امرؤ القيس	ولا سيما يوماً بدارة جلجل



## فهرس الأعلام

- ابن الأثير ٣١  
الأخفش ٤٥'  
بدر الدين العيني ٥٣  
البلياني ٤٦  
التفتازاني ٤٧  
الجلال المحلي ٢٦  
ابن الحاجب ٢٧، ٣٥، ٤٤، ٦٢  
ابن حجر ٥٣  
أبو حيان ٥٥  
خالد الأزهري ٥٤  
الدماميني ٢٦، ٣٠، ٣١، ٣٨، ٦٢، ٦٦  
الرضي ٣٨، ٤٠، ٤٢، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٥٤  
الزجاج ٣٥  
الزخشري ٣٩، ٥٥  
أبو سعيد السيرافي ٣٥  
السيالكوتي ٦٣  
سيويه ٢٩، ٣٥، ٤٦

الشريف الجرجاني ٣٤ ، ٤٠ ، ٥٩

الشنواني ٦٥

صدر الشريعة ٣٠

الصغاني ٢٤

الطبيبي ٣٠

أبو علي الفارسي ٤٠ ، ٤٢ ، ٤٨ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٨ ، ٦٦

الفاكهي ٤١

الفناري (الفنري) ٣٣ ، ٣٤ ، ٤٠ ، ٤٤ ، ٥٠ ، ٥١

الكرماني ٥٣

ابن كمال باشا ٤٨

ابن مالك ٢٩

محمد أمين بن عابدين ٢٣

ابن محيىن ٤١

المطرزي ٣٠

ابن هشام ٢٤ ، ٢٨ ، ٣٧ ، ٤٨ ، ٥٠ ، ٥٩

## فهرس الكتب

- أمالى ابن الحاجب ٣٥  
بيان المفتاح ٣٤  
التصریح ٥٤  
التلخیص ٤٧، ٦٢  
التوضیح شرح التنقیح ٣٠  
حواشی الأزهریة ٦٥  
حواشی التسهیل ٤٨  
حواشی الكشف ٤٠  
حواشی المطول ٣٣، ٥١  
رسالة ابن هشام ٢٤، ٢٨، ٣٧، ٥٩  
شرح البخاری ٥٣  
شرح التسهیل ٢٦  
شرح التلخیص ٤٦  
شرح جمع الجوامع ٢٦  
شرح الحاجبیه (القافیة) ٤٢  
شرح السیرافی ٣٥  
شرح القطر ٤١

شرح المغني (تحفة الغريب) : وسمّاه الشرح الكبير ٣٠ ، ٥٣ ، ٦٦  
الصحاح ٢٤ ، ٥٢  
فتح الباري ٥٣  
القاموس ٢٣ ، ٥٢  
الكتاب ٣٥  
الكشاف ٦٤  
الكشف ٣٠  
اللباب ٥٠  
المطول ٤٤ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٦٣  
المغني ٣٥ ، ٤٣ ، ٤٨ ، ٦٦  
النهاية ٣١ .

## فهرس التراكيب

- ٢٣ هلم جرّا  
 ٢٦ ومن ثمّ  
 ٢٧ أيضاً  
 ٢٩ اللهم إلّا أن يكون كذا  
 ٣٣ لا بد من كذا  
 ٣٥ كذا لغة واصطلاحاً  
 ٣٨ هو أكثر من أن يحصى، زيد أعقل من أن يكذب  
 ٣٩ سواء كان كذا أم كذا  
 ٤٤ كل فرد فرد  
 ٤٤ ولا سيما كذا  
 ٤٧ فقط  
 ٥٠ بعد اللتيا والتي  
 ٥١ أولاً وبالذات  
 ٥٢ وهذا الشيء لا محالة كذا  
 ٥٢ لا أفعله البتة  
 ٥٥ فضلاً  
 ٦١ وهذا بخلاف كذا











**Juma Al majid Center  
for Culture and Heritage**



**0100000279081**

**281363-1**





مركز جمعيات المأجد للثقافة والتراث

خداية متميزة... وعطاء مستبدر

# الاجابة